حالة علم السياسة في القرن العشرين
تاج العلوم... هل استطاع أن يكون علماً سلوكياً؟

نصر محمد عارف*

ملخص: في هذه الدراسة حاولنا تطوير اقتراب مختلف لدراسة حالة علم السياسة في القرن العشرين، وذلك من خلال الدمج بين مداخل ثلاثة لدراسة الأطر والتكوينات المعرفية، وهي تاريخ العلم وعلم اجتماع العلم وإبستمولوجيا العلم، وقد تم توظيف هذه الاقترابات مغزولة معاً في تحليل مراحل تطور علم السياسة التي يمكن حصرها في التالي: أولا، مرحلة استقلال علم السياسة عن العلوم الأخرى مثل: التاريخ والفلسفة والاقتصاد والقانون، وتأسيس تخصص دراسي أو علم مستقل بمعناه المؤسسي والأكاديمي. وثانياً، مرحلة تحول البحث السياسي إلى علم بالمعنى الذي حددته الوضعية المنطقية للعلم، ومحاولة الاقتراب به من العلوم الاجتماعية الأكثر تطوراً مثل علم النفس أو العلوم الطبيعية في دقتها المنهجية. وثالثاً، مرحلة المراجعة والنقد و«المابعديات» مثل ما بعد السلوكية، وما بعد الوضعية، وما بعد الوظيفية، أو ما بعد الحداثة. وعودة الحقل مرة أخرى للارتباط بالعلوم الاجتماعية الأخرى أو عودته ليكون في موضعه السابق تاجا للعلوم أو سقفا للمعبد العلمي.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل تم تناول علم السياسة من الزوايا الثلاث التاريخية والاجتماعية والإبستمولوجية، ثم خلص التحليل إلى تحديد البنية الأنطولوجية للعلم في تلك المرحلة من خلال تحديد جوهره النظري ومقولاته الكبرى.

مصطلحات أساسية: علم السياسة، تاريخ العلم، السلوكية، ما بعد الحداثة، ما بعد السلوكية، نظرية المعرفة الوضعية.

---

* كلية الآداب والعلوم، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.
وقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

مقدمة:

ربما لا يكون من الضروري الدخول في الجدل الإبستمولوجي حول طبيعة مفهوم العلم، وتحديد ماهيته وخصائصه، حيث ينقسم فلاسفة العلم إلى مدرستين: إحداهما تعرف العلم بأنه «جسد» من المعرفة المتكاملة حول موضوع معين، والأخرى ترى أن العلم هو – في طبيعته – منهج للتعامل مع حقل معرفي معين، فالعلم إما بموضوعه أو بمنهجه، ولكن في كل الأحوال تتحدد حدود العلم بالموضوع الذي يدرسه، فلا يوجد علم إلا وله موضوع معين، حتى وإن عددنا أن العلم بمنهجه، فلا بد والحال هكذا أن نحدد الموضوع الذي يستخدم هذا المنهج لدراسته، ومن ثم يتميز عن أي علم آخر، فالموضوع أو المجال الذي تتم دراسته سابق في الوجود على ذلك الجدل، ومن دونه لا يوجد علم سواء أخذنا العلم على أنه كم من المعلومات حول موضوع معين، أو أنه منهج للتعامل مع ذلك الموضوع، ومن هنا فإن طبيعة العلم تتحدد بطبيعة موضوعه وحدوده الواقعية، فلا بد لكل علم من موضوع واضح المعالم والحدود، فالعلم الطبيعي يعالج أحد موضوعات الطبيعة، والعلم الاجتماعي يعالج مجالا، أو زاوية من مجالات وزوايا الظاهرة الاجتماعية في صورتها العامة، وبذلك تتعدد العلوم وتختلف طبقاً لتعدد موضوعاتها واختلافها، وتتقاطع العلوم وتتداخل وتتكامل أيضاً طبقاً لعلاقات موضوعاتها بعضها ببعض.

وعلم السياسة ليس سوى انعكاس معرفي لطبيعة الظاهرة السياسية، فالأخيرة تحدد الأول وليس العكس، وبمقدار تعقد الظاهرة السياسية وتداخلها وتشابكها وتساميها، لا بد أن يكون كذلك علم السياسة، والظاهرة السياسية في حقيقتها ظاهرة فوقية تقع في قمة الهرم الاجتماعي، لا موقع تعالٍ، وإنما موقع تحدده طبيعتها، وتفرضه كينونتها بوصفها ظاهرة تتعامل مع موضوع التنظيم الاجتماعي البشري على اختلاف أشكاله ومراحله وهوياته. فما يُعد موضوعاً لعلم مستقل هو جزء من موضوع علم السياسة، وما يُعد ظاهرة كاملة هو بعض من الظاهرة السياسية، فالظاهرة الاجتماعية أو النفسية أو التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية... إلخ هي أجزاء من موضوع علم السياسة، وهي مكونات للظاهرة السياسية من زاوية معينة، وقد يرى بعض المفكرين أن علم السياسة علم تابع لعلوم أخرى وليس علماً مستقلا، والظاهرة السياسية ظاهرة تابعة معتمدة على غيرها من الظواهر الاجتماعية، وربما لا نحتاج إلى مناقشة تلك الأطروحات، إذ إنها جميعاً صحيحة من زاوية رؤيتها، ولكن ما يهمنا في هذا السياق التأكيد على أن علم

السياسة له طبيعة متميزة تختلف عن باقي العلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانية، ومن ثم فربما لا يكون قابلا لأن يحذو حذوها أو يكون مثلها. وقد أجمعت تقاليد سياسية مختلفة على أن علم السياسة هو قمة هرم العلوم، فقد عدَّ أرسطو أن السياسة تلامس الجوانب المختلفة للحياة العامة التي يجب أن يتعامل الحكام معها بغض النظر عن أهميتها، وأكد أن العلوم الأخرى تتعامل مع المعرفة في صورة محددة، في حين أن علم السياسة يحدد أي هذه المعارف يجب أن يدرس من قبل الدولة، وأيها يجب أن تتعلمه كل طبقة من طبقات المجتمع، وإلى أي مدى يجب أن تتعلمه، وقد فهم Ricci تحديد أرسطو للسياسة على أنه يُعد علم السياسة «سقف المعبد العلمي» وباقي العلوم تمثل أعمدة لهذا السقف، أو هو بتعبير آخر «سيد العلوم» Master Science، وقد استمر هذا الفهم من أرسطو إلي وودرو ويلسون الذي رأى «أنه لا يوجد شيء يشكل أو يؤثر في الحياة الإنسانية يمكن حسبانه غريباً عن طالب السياسة» (Ricci, 1984: 213)، كذلك عرف علم السياسة في التقاليد الإسلامية بأنه علم الرياسة أو تاج العلوم، ومن ثم فإنه في طبيعته ليس كأي حقل معرفي آخر، وتاريخ تطوره خلال القرن العشرين يمثل تجليا لهذا الفرض وانعكاساً واقعياً له، فقد سعى علم السياسة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى سبعينيات القرن العشرين من أجل أن يتحول إلى علم مثل باقي العلوم الاجتماعية وأحياناً الطبيعية، ولكن لم يزل السؤال ثائراً: هل استطاع أن يحقق ذلك؟ أي هل أصبح علم السياسة علماً؟ وهل استطاع أن يستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى؟ وبصورة موجزة هل حقق أهداف رواد منظوراته المعاصرة؟ أو أن الدائرة قد اكتملت وعاد علم السياسة بعد قرن من الزمان إلى السؤال الذي بدأ به؟

وفي هذه الدراسة سوف نحاول رصد التطور في علم السياسة خلال أكثر من قرن، أي منذ ظهور الدعوة إلى استقلال العلم عن العلوم الأخرى إلى اليوم، معتمدا في ذلك على الإطار المنهجي التالي الذي يتكون من ثلاثة اقترابات أساسية هي:

1 – **اقتراب تاريخ العلم:** حيث يتم التركيز على المراحل التاريخية المفصلية التي مر بها علم السياسة في تطوره وخصائص كل مرحلة ومعطياتها.

2 – **اقتراب علم اجتماع العلم ممزوجاً باقتراب علم اجتماع المعرفة:** حيث يتم التركيز على التفاعل بين علم السياسة والمجتمع الذي تطور فيه، ومدى تأثير

المجتمع وقضاياه في تطور الحقل، كذلك مدى تأثير المجتمع الأكاديمي ذاته في دول أخرى في تطور الحقل في دولة معينة، فكأنما التركيز سيكون على الوضع السياسي الداخلي في الدولة موضع الاهتمام أو على التفاعل بين المجتمعات العلمية في دول مختلفة، وتأثير ذلك في تطور علم السياسة.

3 – **اقتراب إبستمولوجيا العلم:** حيث سيتم التركيز على التحولات المنظوراتية، أي التحول في النماذج المعرفية Paradigms وكذلك التحول في النظريات والأطر المفاهيمية التي شكلت الحقل الدراسي في تطوره.

وبسبب طبيعة علم السياسة المتميزة فإن دراسة حالته في القرن العشرين تستلزم تقديم مجموعة من المقدمات التي ينبغي النظر فيها لتمام الفهم وإصابة التحليل.

1 – هناك اعتقاد جازم لدى مؤرخي علم السياسة أن هذا الحقل لا يمكن أن يتطور إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي، وقد خصص ديفيد ايستون كتاباً حرره مع آخرين لهذه القضية (Easton, *et al,* 1995: 1-3)، كذلك يري صموئيل هنتنجتون أنه حيث تكون الديمقراطية قوية يكون علم السياسة قوياً والعكس بالعكس (Mckay, 1991: 469)، ويرى نيوتن، وفاليس أن علم السياسة لا يمكن أن يتطور إلا في مناخ من الحرية والديمقراطية، وربما أكثر من أي علم آخر لأنه يُعد تهديداً للنظم غير الديمقراطية التي يكون رد فعلها أحياناً القضاء عليه أو تهميشه، بل أحياناً يكون كذلك رد فعل الدولة الديمقراطية خصوصاً في وقت الأزمات (Newton, & Valles, 1991: 227-228)، ونتيجة لوجود أنماط متعددة من الديمقراطية فإن هناك أيضاً أنماطاً متعددة من علم السياسة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تطور علم السياسة في ظل الديمقراطية الفردية الليبرالية، أما في أوروبا فهناك أنماط معقدة من الديمقراطية تشتمل على الليبرالية، والكوربراتيه، والنخبوية، والشعبوية، والاشتراكية ومركزية الدولة (Mckay, 1991: 464)، وقد سبق أن أسس جورج سباين في كتابه (تاريخ الفكر السياسي) هذه الأطروحة النظرية مؤكدا على أن علم السياسة جزء من السياسة، وعاداً أن تطور تاريخه لا يتعلق بأي حال من الأحوال بالحقيقة أو الفضيلة أو التعليم الأخلاقي (Saxonhouse, 1983: 5).

2 – إن علم السياسة المعاصر يعد إلى حد كبير مرادفاً لعلم السياسة الأمريكي، فقد أتاحت طبيعة المجتمع والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة

لظهور مجتمع أكاديمي استطاع أن يعيد تشكيل علم السياسة في العالم إلى حد أن بعض المفكرين عدَّه «علماً إمبرياليا في تأثيره عبر الحدود القومية، وفي تحديده للحقل الدراسي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه فهو منغلق ومشغول بصورة كاملة بالاهتمامات الأمريكية ويتجاهل أو يغير بصورة راديكالية الخطابات السياسية Discourses المقبلة في أي مكان في العالم، وفي أحيان نادرة يتم أخذ هذه الخطابات بصورة جادة» (Farr, *et al,* 1995: vii)، وفي كل الأحوال فإن علم السياسة الأمريكي جزء لا يتجزأ من التاريخ السياسي الأمريكي وأن الادعاءات حول «الحياد القيمي» و«المناعة من الأدلجة» و«الوضعية العلمية» هي مجرد دعاوى لا تعكس الحقيقة (Ball, 1993: 42-43).

3 – إن تاريخ علم السياسة المعاصر هو تاريخ أقسامه، وكلياته، واتحاداته المهنية، ومؤسسات تمويله، وليس تاريخ أفكار فردية طرحها فلاسفة كما كان الحال قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

4 – تعدد الأطروحات حول المراحل التي مر بها علم السياسة في القرن الأخير، فقد قدم تشارلز ميريام (Merriam, 1925: 49) في دراسة نشرها عام 1925 تصوره لتطور علم السياسة طبقاً لتطور منهجه، حيث قسمه إلى:

أ – المنهج الأولي الاستنباطي حتى عام 1850.

ب – المنهج التاريخي والمقارن في الفترة من 1850-1900.

ج – الاتجاه نحو الملاحظة والمسوح الاجتماعية والقياس في الفترة من 1900-1925.

د – بدايات المعالجة السيكولوجية للسياسة عام 1925.

كذلك قدم ديفيد إيستون (Easton, 1991: 275) تقسيماً يقوم على المنظورات السائدة في كل مرحلة، فرأى أن علم السياسة مر بأربع مراحل هي:

1 – الشكلية القانونية.

2 – التقليدية (غير شكلية وما قبل السلوكية).

3 – السلوكية.

4 – ما بعد السلوكية.

وأخيراً قسمها ميشيل ستاين (Stein, 1991: 170) إلى ثلاث مراحل هي:

1 – مرحلة اكتساب الشرعية التي حاول فيها الحقل إيجاد مؤسساته المستقلة في الفترة من 1875-1950.

2 – مرحلة تمام التأسيس، وهي التي تم فيها تحقيق أهداف المرحلة السابقة.

3 – مرحلة تبني الاتجاهات الواقعية في البحث السياسي، حيث انصرف الجهد إلى أن يركز الحقل وبصورة مباشرة على السياسات العامة والدراسات الإمبريقية.

وفي هذه الدراسة سوف نحاول تطوير اقتراب مختلف لدراسة حالة علم السياسة في القرن العشرين، وذلك من خلال الدمج بين مداخل ثلاثة لدراسة الأطر والتكوينات المعرفية، وهي تاريخ العلم وعلم اجتماع العلم وإبستمولوجيا العلم، وسوف يتم تصنيف هذه الاقترابات مغزولة معا في مراحل تطور علم السياسة التي تقترح هذه الدراسة أن تكون كما يلي:

1 – مرحلة استقلال علم السياسة عن العلوم الأخرى مثل: التاريخ والفلسفة والاقتصاد والقانون، وتأسيس تخصص دراسي أو علم مستقل بمعناه المؤسسي والأكاديمي.

2 – مرحلة تحول البحث السياسي إلى علم بالمعنى الذي حددته الوضعية المنطقية للعلم، ومحاولة الاقتراب به من العلوم الاجتماعية الأكثر تطوراً مثل علم النفس أو العلوم الطبيعية في دقتها المنهجية.

3 – مرحلة المراجعة والنقد و«المابعديات» مثل ما بعد السلوكية، وما بعد الوضعية، وما بعد الوظيفية، أو ما بعد الحداثة. وعودة الحقل مرة أخرى للارتباط بالعلوم الاجتماعية الأخرى أو عودته ليكون في موضعه السابق تاجاً للعلوم أو سقفاً للمعبد العلمي.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل سوف يتم تناول علم السياسة من الزوايا الثلاث التاريخية والاجتماعية والإبستمولوجية، ثم يخلص التحليل إلى تحديد البنية الأنطولوجية للعلم في تلك المرحلة من خلال تحديد جوهره النظري.

أولا: مرحلة الانفصال عن العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى

شهدت هذه المرحلة بداية استقلال علم السياسة بوصفه حقلاً أكاديمياً له بنيته المؤسسية المتميزة، وتمثل هذه المرحلة نقطة فاصلة في تاريخ البحث السياسي منذ نشأته الأولى المؤرخ لها عند الإغريق، وذلك لأنه ولأول مرة يتم نقل

السياسة من مجال بحثي إلى آخر، ومن منهج تحليلي إلى آخر، ومن طبيعة معرفية إلى أخرى، ففي هذه المرحلة قطع البحث السياسي علاقاته وارتباطاته مع حقول إنسانية واجتماعية معينة وارتبط بأخرى، وانخلع من مسلمات إبستمولوجية ليتبنى أخرى، وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من المحددات والخصائص المتداخلة المتشابكة، والتي يصعب فهم التطور الحادث في علم السياسة دون الإحاطة بها، وتحديدها تحديداً يقترب ما استطاع من الدقة، وأهم هذه المحددات ما يلي:

1 – إن هذه المرحلة لا يمكن أن يتم تأطيرها بحدود زمنية، فلا يمكن تحديدها بداية ونهاية بصورة تاريخية واضحة، إذ إنها بدأت في بعض الدول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي بعضها ظهرت بواكيرها في النصف الأول من القرن السابع عشر، وفي ثالثها لم تبدأ إلا في سبعينيات القرن العشرين، فعلى الأقل هناك قرن من الزمان تراوحت الدول خلاله في تأسيسها لعلم السياسة بوصفه حقلاً متميزاً، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن هناك مجتمعات في العالم الثالث ستدخل القرن الحادي والعشرين دون أن تدخل هذه المرحلة.

2 – إذا كان الرصد التاريخي للبنية المؤسسية والأكاديمية لعلم السياسة سوف يركز على مجموعة عريضة من الدول فإن التحليل الإبستمولوجي (أي البنية المعرفية: النظرية والمنهجية) والتحليل الأنطولوجي (أي تحليل جوهر البنية الموضوعية) سوف يركز بصورة أساسية على علم السياسة الأمريكي، الذي هو النموذج الذي تم تعميمه على العالم بصورة أو بأخرى.

3 – إن علاقة علم السياسة الأمريكي بكل من علم السياسة الألماني والبريطاني علاقة جدلية تحتاج إلى بحث مستقل، حيث عُدت التقاليد التعليمية الألمانية والبريطانية وكذلك العلماء والأفكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي القواعد والدوافع والأسس التي قام عليها علم السياسة الأمريكي، إلا أنه سرعان ما تحول التلميذ الأمريكي إلى أستاذ لمعلميه الألمان والإنجليز، بل إن القدرات التعليمية البريطانية والألمانية لم تستطع اللحاق بعلم السياسة الأمريكي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

4 – إن الظواهر التي سيتم رصدها قد يكون لها دلالات مختلفة، فظهور كراسي للأستاذية في العلوم السياسية في السويد وفنلندا وهولندا في النصف الأول من القرن السابع عشر لا يعني كثيراً لتطور الحقل على الرغم من أنه عُدَّ نقطة تحول في تطوره في التجربة الأمريكية.

5 – إن هناك مسارات مختلفة لتطور علم السياسة في الدول موضع الدراسة، حيث إن هناك نموذج الظهور المبكر، ثم الركود والجمود، ثم تبني بديل أجنبي مثل حالة الدول الإسكندنافية، وهناك نموذج الظهور القوي والمؤسس نظرياً، ثم الانهيار التام، ثم معاودة الظهور على أسس مستوردة من تقاليد علمية أخرى، مثل حالة ألمانيا، وهناك الظهور المستورد من التقاليد البريطانية ثم الانهيار بسبب استيراد نموذج آخر من التقاليد الماركسية السوفييتية، ثم معاودة الظهور باستيراد النموذج الأمريكي مثل حالة الصين.

وفي هذا السياق سوف نتناول هذه المرحلة من خلال التركيز على محاور ثلاثة هي:

1 – البنية المؤسسية والأكاديمية لعلم السياسة في مرحلة الاستقلال

سيتم التركيز بصورة أساسية على دراسة مجموعة من المؤشرات وتحليلها تلك التي عُدّت مقياساً لاستقلال علم السياسة، وتأسيسه بوصفه حقلاً معرفياً متميزاً عن الحقول الأخرى، وهذه المؤشرات هي:

ظهور مساقات دراسية في الجامعات، متخصصة في علم السياسة وموضوعاته الكبرى.

تأسيس كراسي أستاذية في علم السياسة.

إنشاء أقسام لعلم السياسة في الكليات والجامعات.

ظهور اتحادات مهنية للعاملين في حقل العلوم السياسية خصوصاً الأساتذة والباحثين.

ظهور مجتمع علمي له نموذجه المعرفي المقبول والمتبع من قبل جميع العاملين فيه.

ظهور دوريات علمية متخصصة في علم السياسة.

هذه المؤشرات تمثل انعكاساً أو نتيجة لمجموعة من التفاعلات الاجتماعية والعلمية الداخلية والخارجية مثل: البيئة الاجتماعية والسياسية والتأثيرات العلمية المقبلة عبر الحدود، وإدارة العملية التعليمية، والتأثيرات الشخصية والمؤسسية، وتأثير مؤسسات التمويل والدعم المالي.

وفي السياق التالي سوف نتناول الكيفية التي تم بها تأسيس علم السياسة في

بنية أكاديمية مستقلة تفصله عن البحث السياسي التقليدي الذي كان مرتبطاً بعلوم وحقول معرفية أخرى، وذلك من خلال مطالعة الحالات التالية:

حالة السويد وفنلندا وهولندا

تعدُّ هولندا أسبق الدول في تدريس العلوم السياسية من حيث هي مساق جامعي، حيث بدأ تدريسها في جامعة لايدن عام 1613، وكانت جزءاً من دراسات الأدب والفلسفة، إلا أن أول كرسي أستاذية للعلوم السياسية مستقلا قد أسس فيما بعد الحرب العالمية الثانية (Daalder, 1991: 279). ثم تأتي التجربة السويدية، حيث تم تأسيس كرسي يوهان سكايت Johan Skytte للخطاب والسياسة Discours and Politics في جامعة Uppsala عام 1622، ولكن الأساتذة الذين شغلوا هذا الكرسي لم يركزوا على علم السياسة إلا في أربعينيات القرن التاسع عشر. كذلك الحال في فنلندا، حيث أسس أول كرسي لعلم السياسة في أكاديمية Abo عام 1640، وعرّف من يشغله بأستاذ السياسة والتاريخ (Anckar, 1991: 239). غير أن علم السياسة لم يتطور حتى مطلع القرن العشرين، حيث تبنى علم السياسة الإسكندنافي تقاليد المدرسة الألمانية، وأصبح يركز على القانون الدستوري، والتاريخ السياسي، والمؤسسات وتطورها والفلسفة وتاريخ الأفكار (Anckar, 1991: 188)، ثم بعد ذلك تم التحول إلى التقاليد الأمريكية في الستينيات من القرن العشرين، حيث تم تبني مقولات المدرسة السلوكية (Anckar, 1991: 239).

حالة الولايات المتحدة الأمريكية

لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية الجامعات قبل الحرب الأهلية، حيث لم يكن هناك سوى كليات صغيرة معظمها لجماعات دينية، وتنحصر أهدافها في تخريج المهنيين ورجال الدين، وكانت كل كلية تجمع أشتاتاً من التخصصات، ولم تبدأ الجامعات في الظهور إلا منذ عام 1860 عندما تحولت هذه الكليات إلى جامعات (Ricci, 1984: 30-36)، وقد ارتبط علم السياسة بنشأة الجامعات، حيث لم يكن موضوعا للدراسة في مرحلة الكليات على الرغم من أن الموضوعات السياسية كان يتم تناولها في بحوث التخرج التي ينهي بها الطلاب دراساتهم، ويعد أول مساق يحمل عنواناً سياسياً ذلك الذي قدمته جامعة بنسلفانيا عام 1841، وهو «القانون السياسي» وكان يدرس في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، حيث تم اعتماد الأعمال السياسية الكلاسيكية بوصفها مادة للتحليل على أساس أنها نماذج للأدب والبلاغة (Ibid: 57).

ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة من الأشخاص يمكن أن يطلق على كل منهم «الشخص المؤسسة»، ذلك لأنهم استطاعوا بناء تقاليد أكاديمية، وتكوين جيل من الباحثين، وتأسيس أقسام متخصصة لعلم السياسة، ولعل أبرزهم وأولهم Francais Lieber الذي يُعدُّ أول أمريكي يقدم معالجة منظمة للسياسة في كتاب أصدره عام 1838 وعنوانه: «الأخلاق السياسية»، حيث نظر إلى الإنسان على أنه حيوان متعدد الجوانب، وأن الدراسة السياسية يجب أن تتضمن رؤيته لعلم النفس والدين ومفاهيم الاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية (Lippincott, 1993: 149)، وفي عام 1857 تم تعيينه أول أستاذ لعلم السياسة في جامعة كولومبيا، ثم خلفه تلميذه John Burgess في عام 1880 (Mahoney, 1984:5)، ومع Burgess تبدأ قضية علم السياسة الأمريكي، حيث أدى دور «الشخص الانتقالي» الذي استطاع قيادة من جاءوا بعده والوصول بهم إلى حدود علم جديد، وإن لم يعبر هو نفسه تلك الحدود، فقد أسس أول قسم دراسات عليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى يديه تخرجت أول مجموعة من الجيل الأول الذي شكل علم السياسة في أمريكا، ثم في العالم بعد ذلك، فقد درب طلابه على دراسة المؤسسات المحلية لأنها في رأيه تعكس الشخصية القومية للنظام السياسي، وبعد أن مر طلابه بالتجربة اكتشفوا بعد دراسة فاحصة لتلك المؤسسات أنه ليس هناك سوى الفساد وهيمنة الرؤساء وعدم الفاعلية، فبرزت فكرة الإصلاح والاهتمام بالممارسات العملية والعمليات السياسية، وهكذا أصبح طلابه على يساره؛ أي أكثر ثورية منه (Ibid: 17-18)، وفي الوقت نفسه الذي بدأ فيه Burgess في كولومبيا أنشئت جامعة جونز هوبكنز عام 1876، وكانت أول جامعة أمريكية تنشأ بوصفها جامعة وليست كلية، ومن هذه الجامعة تخرجت المجموعة الثانية من علماء السياسة، وعلى رأسهم وودرو ويلسون (Ibid: 12-13).

وفي أوائل التسعينيات في القرن الماضي أنشئت مدرسة علم السياسة في جامعة كولومبيا، وقد تكونت من ثلاثة أقسام، الأول: الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والثاني: التاريخ والفلسفة والسياسة، والثالث: القانون العام والتشريعات المقارنة، وقد استقل الأخير وأصبح يهتم بصورة أساسية بعلم السياسة. وفي هارفارد عام 1890 أنشئت كلية الآداب والعلوم، وقد كان أحد تخصصاتها الاثنى عشر مخصصا للتاريخ وعلم السياسة، وفي عام 1895 انقسم هذا التخصص إلى قسمين هما: «التاريخ والقانون الروماني» و«الاقتصاد السياسي»، وبحلول عام 1910 تم تحويل هذين القسمين إلى التاريخ والحكومات، والاقتصاد السياسي، ثم استقل قسم الحكومات في عام 1911، وفي تلك الفترة بدأ علم السياسة يستقل بوصفه تخصصاً في جامعة كاليفورنيا عام 1903،

وفي جامعة إلينوى عام 1904، وفي جامعة ويسكنسون عام 1904، وفي جامعة ميتشجان عام 1911، وفي جامعة مينسوتا عام 1915، وفي جامعة ستانفورد عام 1919. وفي عام 1940 رصدت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية 40 جامعة وكلية من أصل 531 خصصت أقساماً لعلم السياسة، في حين قدمت 200 جامعة وكلية مساقات لعلم السياســة في أقسام التاريخ والاقتصاد والأخلاق والاجتماع والفلسفة (Ricci, 1984: 61-64). وفي عام 1903 تم تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة APSA، وبذلك نجح الجيل الأول في تأسيس برامج مستقلة لعلم السياسة، ونجح الجيل الثاني في إيجاد هوية مستقلة للعلم منفصلة عن التخصصات الأخرى مثل التاريخ والاقتصاد والاجتماع والقانون والفلسفة، ومهد الطريق أمام الجيل الثالث ليدشن الثورة السلوكية (Ibid: 77).

حالة بريطانيا وفرنسا وكندا

تُبرز مطالعة تطور علم السياسة في هذه الدول الثلاث تأثر بريطانيا بالتقاليد التعليمية الفرنسية، وتأثر كندا بكلتيهما، ففي فرنسا نجد أن علم السياسة على الرغم من أنه ظهر بوصفه مصطلحاً قبل علم الاجتماع، فإنه لم يوجد مجتمعاً علمياً قوياً، ولم يدفع بموضوعه إلى الحقل الفكري حتى ستينيات القرن العشرين، وينقسم تاريخ علم السياسة في فرنسا إلى مرحلتين:**المرحلة الأولى** من عام 1870 إلى عام 1960، وقد كان الحقل فيها ذا هوية مهنية ضعيفة لأسباب منها: أ – إنه كان علماً للنخبة ذات الاهتمامات المتعددة الذين استخدموه مادة للحوار والمطارحات حول القضايا العامة ب – سيطرت عليه مناهج التحليل التاريخي والتحليل القانوني الشكلي للدولة ج – كان هدفه تعليم المواطن من خلال النقاش بغية صنع المواطن المستنير د – اعتمد العلم على السياسيين وموظفي الخدمة المدنية بوصفهم مصدراً ومرجعية للتحليل السياسي. **والمرحلة الثانية** من عام 1960 إلى عام 1989، وفيها أصبح العلم له تخصص وهوية ومجتمع علمي (Leca, 1991: 150-155).

أما في بريطانيا في القرن التاسع عشر فقد سادت التقاليد السقراطية، حيث التركيز دائماً على التساؤل النقدي حول المفاهيم الأساسية والافتراضات أكثر من الاهتمام ببناء علم منظم، وقد انعكس ذلك على البنية التعليمية التي ركزت على الحوار للتمرين العقلي (Hayward, 1991: 93)، ثم جاءت اللحظة التاريخية الفاصلة في تطور علم السياسة البريطاني بتأسيس مدرسة لندن للاقتصاد والسياسة عام 1895، وقد سجل أول أساتذتها Graham Wallas أن مؤسسي هذه المدرسة تبنوا نموذج مدرسة باريس الحرة للعلوم السياسية، غير أن مدرسة لندن أخفقت في

تحقيق أداء مماثل لمدرسة باريس في تدريب النخبة لخدمة الدولة، ومن ثم جاءت المحاولة الثانية في الثلاثينيات من القرن العشرين بتأسيس College Nutfield في جامعة أكسفورد، وكان هدفها تجسير الفجوة بين المجالين النظري والعملي في الممارسة السياسية، وقد أخفقت هذه التجربة أيضاً بسبب الطبيعة السرية لموظفي الخدمة المدنية البريطانية وعدم رغبتهم في مناقشة قضاياهم العملية، وقد مثل ذلك إعاقة لعلم السياسة البريطاني في أن يتحول إلى علم إمبيريقي لعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات الأساسية، فالذين يعلمون لا يكتبون، والذين يكتبون لا يعلمون، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، وشارك العلماء في الإدارة الحكومية، وجاء بعد ذلك التأثير الأمريكي، وبدأ التحول نحو تبني علم السياسة الأمريكي، وتم إنشاء أول جمعية مهنية لعلم السياسة في عام 1950 (Ibid: 94-96).

أما نموذج كندا فقد كان محطة للتجربتين السابقتين، حيث تم إنشاء أول كرسي لعلم السياسة الذي أطلق عليه حينذاك «الاقتصاد السياسي» في جامعتي تورنتو عام 1888، وكوين عام 1889، وكان تدريس علم السياسة يتم على شاكلة جامعتي أكسفورد وكمبردج في بريطانيا، وقد فهم علم السياسة في كندا – اتباعاً للتقاليد البريطانية – على أنه تجميع لدراسات الاقتصاد السياسي، ودراسات الفلسفة الأخلاقية، والاجتماعية، والدراسات القانونية الدستورية، ودراسات التاريخ السياسي. وكان التأثير الأكبر للمفكرين الإنجليز أمثال آدم سميث، وريكاردو، وميلز. أما في كندا الناطقة بالفرنسية فقد كانت تقاليد علم السياسة تحت سيطرة السانتوماسية الجديدة في الفلسفة الاجتماعية (أي إحياء أفكار سانت توماس أكويناس)، التي كانت ترعاها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي تحكمت في التعليم العالي، ولذلك كان أول برنامج مستقل في العلوم الاجتماعية المعاصرة بالفرنسية يتم تأسيسه في جامعة لافال عام 1936 وأول قسم لعلم السياسة في الجامعة نفسها عام 1954 (Trent & Stein, 1991: 61-62).

حالة ألمانيا

للتحليل السياسي الأكاديمي تاريخ ممتد في التقاليد الألمانية، ومع القرن التاسع عشر تدهورت هذه التقاليد بسبب سيطرة الشكلية والوضعية على علم السياسة، وذلك يعود إلى سيطرة الدولة وغياب مجتمع مدني أصيل، ومن ثم أصبح علم السياسة رهين الأبعاد القانونية والإدارية، وأصبح القانون العام هو السياسة، وفي أواخر القرن التاسع عشر برزت الحاجة إلى تنشيط التعليم السياسي

للجماهير، وذلك تحت ضغط الظروف الاجتماعية والسياسية متمثلة في: أ - حرب أيديولوجية ضد الاتحادات التجارية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، ب - رد فعل براجماتي للمتطلبات الجديدة لتدريب رجال الخدمة المدنية، ج - دوافع شوفينية لتأمين الدور الدولي للدولة الألمانية وتطوير مواردها الداخلية، د - أهداف تقدمية لتطوير مزيد من الديمقراطية. هذه المتغيرات قادت إلى تأسيس الأكاديمية الألمانية للسياسة في عام 1920، حيث أصبحت المؤسسة الكبرى للتعليم السياسي، وقد تم تفكيكها بقدوم الرايخ الثالث، وفي عام 1948 أعيد تأسيسها في برلين الغربية، ثم اندمجت في جامعة برلين الحرة عام 1959، وقد تم إنشاء أول كرسي لعلم السياسة في عام 1948، ثم انتشر تخصص علم السياسة في معظم الجامعات الألمانية في الستينيات من القرن العشرين (Kastendiek, 1991: 108-112).

حالة الصين

في الفترة بين 1872 و1881 ابتعثت الصين 120 طالباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية و30 طالباً إلى بريطانيا وفرنسا، ثم أوقفت البرنامج، ولكن كان قد خرج من بين هؤلاء Yen Fu الذي تخرج في الأكاديمية البحرية البريطانية ليترجم مجموعة من الأعمال منها: جون ستيورات ميل «التطور والأخلاق»، وسبنسر «دراسة علم الأخلاق»، وآدم سميث «ثروة الأمم»، ومنتسكيو «روح القوانين»، وبعد ذلك ظهر شعار يقول: «إن التعاليم الصينية هي الجوهر والتعاليم الغربية هي الوسائل»، وفي عام 1903 قدم أول مساق دراسي في علم السياسة في أكاديمية العاصمة التي أصبحت فيما بعد جامعة بكين، وفي عام 1915 أسست الجمعية الصينية للعلوم الاجتماعية والسياسية، وبعدها أصدرت دورية تحمل عنوانها نفسه عام 1916، وفي عام 1932 أسست الجمعية الصينية لعلم السياسة، وبحلول عام 1949 كان هناك نحو أربعين قسماً لعلم السياسة، وفي عام 1952 ألغيت جميع أقسام العلوم الاجتماعية وعلم السياسة لأسباب منها: أ - إنها ضد الماركسية، وهي بورجوازية في طبيعتها، ب - إنه في ظل النظام الشيوعي لا توجد مشكلات سياسية، ج - إن الاتحاد السوفييتي فعل ذلك، وهو الأخ الأكبر، وقد تم تحويل أساتذة العلوم السياسية وطلابها إلى أقسام أخرى، وبصورة أساسية أقسام القانون. وفي عام 1960 بدأ تأسيس بعض أقسام علم السياسة في الجامعات، ولكنها كانت أقساماً للتعبئة الأيديولوجية، وبعد انتهاء حكم ماوتسي تونج بدأت حركة جديدة انتقلت مباشرة إلى السلوكية (Fu, 1991: 225-230).

2 – البنية الإبستمولوجية لعلم السياسة في مرحلة الاستقلال

تميزت الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين بالنسبية، والشك، وظهور منظورات متعددة متصارعة أحياناً، إلى حد أنها عرفت بالفترة المنظوراتية Perspectivism (Doherty, Graham, & Malek, 1992: 6-9)، حيث شهدت ظهور أعمال رواد كبار شكلوا الفكر الغربي، وعلومه الاجتماعية في المراحل التالية أمثال: كارل ماركس، ونيتشه، وفرويد، وداروين، وماكس فيبير وغيرهم، وتُعد هذه الفترة مقدمة مهدت لظهور الوضعية المنطقية في أوائل القرن العشرين، حيث أسست أعمال هؤلاء الرواد المسلمات الإبستمولوجية لها مثل: الفصل بين الحقيقة والقيمة، وبين العلم والأخلاق، وبين العلم والدين، والتفسير المادي للظواهر الاجتماعية، والاهتمام الشديد بالواقع الإمبيريقي وحصر المعرفة فيه... إلخ.

وعند بداية تأسيس حقل علم السياسة لم تكن العلوم الاجتماعية الأخرى تحوز على وجود مستقل، فقد كانت جزءاً من الإنسانيات خاضعة لسيطرة المعايير الدينية في الكليات الأمريكية، حيث عولجت موضوعات العلوم الاجتماعية ضمن سياق أخلاقي، وفي إطار الفلسفة، ولم يكن من اليسير ضمن التقاليد العلمية آنذاك إحداث قطيعة مع الماضي، ولعل الناظر في أعمال Francais Lieber أول أستاذ لعلم السياسة في الولايات المتحدة يجد أنه قد عكس في تدريسه حالة العلم في ذلك الوقت بوصفه حقلاً خرج من فوره من رحم الفلسفة الأخلاقية، ومع توسع الجامعات في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر بدأت حقول العلوم الاجتماعية الخمسة تتمايز، ولكن لم تستطع الاستقلال بصورة كاملة، فعلم النفس، والأنثروبولوجيا ارتبطا بالعلوم البيولوجية، وعلم السياسة ارتبط بالتاريخ والعلوم القانونية (Ross, 1993: 81; Ricci, 1984: 59).

وقد شُغِل علم السياسة منذ تأسيس مدرسته الأولى «مدرسة كولومبيا للدراسات العليا في علم السياسة» بالبحث عن المنهج، خصوصاً تحت تأثير مؤسسها Burgess الذي تعلم في ألمانيا، وحاول استعارة منهج «السيمنارات» الألمانية، وهو المنهج التاريخي المقارن، وقد تم تطبيق هذا المنهج على الإدارة العامة أكثر منه على السياسة، وطبق على الحكومات في عملياتها ووظائفها أكثر منه على الدساتير، والأوضاع القانونية، والوثائق، وقد شكل John Burgess في كولومبيا مع Herbert Adams في جونز هوبكنز الذي تعلم أيضاً في المدرسة الألمانية تقليداً

جديداً في علم السياسة تحول إلى ثورة على يد تلميذيهما Frank Goodnow في كولومبيا وWoodrow Wilson في جونز هوبكنز، اللذين لم يرفضا ما جاء به أستاذيهما، وإنما عداهما لم يذهبا في طريقهما إلى مداه، ومن ثم ركز علم السياسة على يد التلميذين على الإدارة، وعلى عملية التقدم، وعلى قياس الدول طبقاً لمستويات تقدمها، وركزا أيضاً على تنظيم عملية المعرفة متأثرين بالبراجماتية، ومنهجية العلوم الطبيعية، مما دفعهما إلى بذل محاولات لإيجاد منهج علمي بالمعنى الحقيقي لدراسة السياسة، وهنا ظهرت محاولات جديدة تسعى إلى وضع علم السياسة في موضع أقرب لملامسة الواقع من خلال دراسة وظائف الحكومة أكثر من التركيز على مؤسساتها فقط، وبمجيء Bently وكتابه «عملية الحكومة» عام 1908، اتجه علم السياسة إلى تأسيس قاعدة كمية مع التركيز على الأرقام والقياسات بدلا من الوصف الخارجي (Mahoney, 1984: 163-165)، وفي مقدمة كتابه «الإصلاح الاجتماعي والدستور» الصادر عام 1911، أرجع Frank J. Goodnow الرئيس المؤسس للجمعية الأمريكية لعلم السياسة التحول الشديد الذي حدث في علم السياسة والعلوم الاجتماعية إلى التغييرات المتسارعة في وسائل المواصلات وفي الاقتصاد، مما أدى إلى ظهور مشكلات تبدو حلولها مستحيلة في ظل قواعد القانون التي عدت أساسا لعلم السياسة حتى نهايات القرن التاسع عشر، وعَدَّ أن ظهور الجمعية الأمريكية لعلم السياسة جاء لتأسيس هذا العلم الجديد الذي وضع قواعده مع وودرو ويلسون وأستاذيهما (Ibid: 1)، وقد تأسس هذا العلم الجديد – الذي عُرف بعلم السياسة واتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية موطناً له – على مصادر معرفية معينة نجملها فيما يلي: (Ricci, 1984: 70-74).

أ – الفلسفة الليبرالية التي مثلت أمل المجتمع الأمريكي وأيديولوجيته السياسية، وقامت على مسلمات معينة هي:

– المسلمة الأخلاقية المستمدة من عبارة توماس جيفرسون في إعلان الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية، التي تنص على أن البشر وهبوا من خالقهم حقوقاً أساسية لا تنزع، وهذه المقولة بدورها تقوم على أسس لاهوتية غير قابلة للدحض أو النقاش.

– الرشادة الإنسانية بوصفها نتيجة لهبة الله الإنسان هذه الحقوق.

– إن المجتمع يتشكل من جماعات سياسية، وهذه الجماعات يقوم تعاملها على المساومة والتنازلات المتبادلة.

– إن الحكومة مسؤولة، وتتحدد مسؤوليتها من خلال تعدد الجماعات وتعدد تمثيل المصالح.

– الإيمان بقدرة العلم على الوصول إلى الحقيقة.

ب – النظرية العامة للدولة المستمدة من التقاليد الألمانية والقائمة على فلسفة هيجل، التي ترى أن الدولة تمثل تجلي المطلق القومي، فهي مؤسسة تشبه الكائن الحي لها أطوار وأعمار، وهي تبدأ من التاريخ وتمتد إلى المستقبل، وهي تعبر عن حالة الشعب والأمة والجماعات فيها، وتعكس مستوى تقدمهم أو تخلفهم، وهذا المفهوم يختلف عن المفهوم الإنجليزي للدولة الذي يعني حكومة أو وطناً، ولا يتضمن الدلالات الألمانية التي تعدها تعبيراً عضوياً عن الشخصية والإرادة القومية من خلال الدستور والقوانين والأعراف غير المكتوبة، بحيث تكون هناك دولة واحدة لكل أمة (Mahoney, 1984: 25-45).

ج – الفلسفة البراجماتية التي عدت في البيئة الأمريكية نمطاً عقلياً أكثر منها نظام أفكار، وكان تأثيرها في علم السياسة سلوكياً بالمعنى النفسي، ووضعياً بالمعنى الفلسفي، حيث رفضت البراجماتية الاتجاهات الشكلية أو الميتافيزيقية، كذلك رفضت المنطق والمبادىء الأخلاقية، وقصرت المعرفة الموضوعية في العالم الخارجي، وعدت ذلك العالم الخارجي مستقلا عن فهم الإنسان له، وأن الحقيقة هي الحقيقة العملية لا الحقيقة المطلقة، وقد تبنى البراجماتيون مبدأ التطور الدارويني واعتقدوا أن الكون في تحول وعدم يقين دائمين، وطبقوا نظرية التطور على المجتمع الإنساني وفي الحياة السياسية وعلى الحقيقة أيضاً، حيث يقول وليم جيمس: يجب أن نعيش اليوم بالحقيقة التي نجدها اليوم وأن نستعد غدا لأن نعدها ضلالا، وقد تبنى علماء السياسة الأمريكيون البراجماتية وطبقوها في دراساتهم، ومن ثم عاملوا المعرفة على أنها وقتية، وعاملوا المنهج على أنه أساسي وأولي واتبعوا مقولة وليم جيمس: إن الرأي إما أنه مفيد لأنه حقيقة، وإما أنه حقيقة لأنه مفيد، وقد حاول علم السياسة تحت تأثير البراجماتية أن يصف الظواهر السياسية دون أي اعتبار أخلاقي أو ميتافيزيقي، وقد انتشرت البراجماتية في البيئة الأكاديمية السياسية حتى إنه في العقدين الأولين من القرن العشرين لا يكاد يوجد عالم سياسة أمريكي لا يصف نفسه بأنه براجماتي (Ibid: 46-65)، وقد حددت البراجماتية كذلك غاية علم السياسة وحصرتها في أن يكون علماً قادراً على التنبؤ من أجل تحقيق التحكم في الظواهر، فالبراجماتيون يعدون التحكم هو غاية المعرفة ومعيار فاعليتها (Ibid: 54).

د – حركة التقدم وسياسات الإصلاح، حيث تعددت حركات الإصلاح وتنوعت مشاربها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن منذ نهاية هذا القرن وحتى الحرب العالمية الأولى سيطرت الحركات التقدمية على المسرح السياسي الأمريكي، وقد ركزت هذه الحركات على الإصلاح السياسي المحلي، وعلى تشجيع القطاع الخاص، والمشروع الحر، وقد انخرط معظم علماء السياسة في هذه الحركات، وذلك تحت تأثير فكرتين تقدميتين هما: نقد الدستور الأمريكي، وفصل الإدارة عن السياسة، فقد كان محور النظرية التقدمية لعلم السياسة أن تتم تقوية السلطة التنفيذية للحكومة، بحيث يجب أن تكون تنفيذية فقط بالمعنى البريطاني، ويجب ألا تهيمن على عملية صنع السياسة، وأن يفصل الجهاز التنفيذي عن الخدمة المدنية (Ibid: 66-82).

3 – البنية الأنطولوجية لعلم السياسة في مرحلة الاستقلال

بعد تناول المكون الإبستمولوجي للعلم في تلك الفترة، الذي قصد به دراسة المسلمات والمقدمات والمصادر التي قام عليها، وكذلك منهجيته وغاياته ونتائجه، فإنه من الضروري التعرض للمكون الأنطولوجي الذي يتعامل مع جوهر العلم ومكوناته الداخلية الذاتية، وفي هذا السياق نجد أن جوهر علم السياسة عشية ولادته كان مفهوم الدولة، فقد أدرك علماؤه منذ البداية أنه علم الدولة (Farr, 1993: 64)، حيث جُدلت الفكرتان معاً؛ فكرة العلم وفكرة الدولة في الفترة الممتدة من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، فقد تم إدراك الدولة على أنها موضوع العلم بوصفه علماً، والعلم ذاته تم إدراكه على أنه أساس السلطة المعرفية: (Gunnell, 1993: 29)، ومن ثم امتزجت المعرفة والسلطة أو العلم والدولة معاً لصياغة نموذج متوازن بين العلم وموضوعه، أو بين المعرفة والمعروف. ولكن لم تستمر هذه العلاقة كثيراً لأن مفهوم الدولة بالنسبة للمجتمع الأمريكي لم يكن مفهوماً محورياً، أو سياسياً، أو سائداً، بل إن هناك من يرى أنه قبل سبعينيات القرن الماضي كان هناك شعور بعدم وجود الدولة Sense Statelessness في الفكر السياسي الأمريكي وفي الثقافة العامة، وذلك بسبب التراث الفكري لليبرالية، وبخاصة أفكار جون لوك، ولم يبدأ مفهوم الدولة في البروز إلا بعد ظهور الدولة الأمريكية وحدوث الثورة البيروقراطية، وقد كان مفهوماً مستورداً من ألمانيا (Farr, 1993: 64-65)، ولذلك ومع عشرينيات القرن الحالي، بدأ مفهوم الدولة يتراجع بوصفه مفهوماً محورياً لعلم السياسة، فقد درس تشارلز ميريام وأجيال بعده البحث عن هوية علم السياسة في منهجه أكثر من موضوعه (Gunnell, 1993: 29).

ومن ناحية ثانية شهدت هذه الفترة عملية فصل علم السياسة عن علم الإدارة، ولأول مرة في تاريخ البحث السياسي، ففي عام 1887 استطاع وودرو ويلسون أن ينقل الحوار السياسي من موضوع مَنْ يصنع القرارات إلى موضوع مَنْ ينفذ القرارات، حيث رأى أنه من السهل أن تكتب دستوراً، ولكن من الصعب أن تطبقه، وهنا فرق بين السياسة والإدارة، ثم جاء Frank Goodnow ووضع كتابه «السياسة والإدارة: دراسة في الحكومة» عام 1900، ورأى فيه أن هناك وظيفتين أساسيتين للدولة هما: السياسة التي تتعامل مع السياسات أو التعبير عن إرادة الدولة، والإدارة التي تتعامل مع تنفيذ هذه السياسات (Ricci, 1984: 85-86)، ومن ناحية ثالثة برزت فكرة التفرقة بين الأبنية الرسمية، والأبنية غير الرسمية، ففي أواخر القرن التاسع عشر قام Walter Begehot في بريطانيا، ثم تبعه وودرو ويلسون الذي كان طالبا ثم أستاذاً في الولايات المتحدة الأمريكية، باكتشاف أن هناك – بجانب البناء الرسمي للمؤسسات والمناصب السياسية – كل أنواع السلوك والمنظمات غير الرسمية، وهذه الأخيرة هي التي تملك قوة صنع القرار، وقد تم اكتشاف ذلك في اللجان غير الرسمية للمشرعين، وفي الأحزاب السياسية، ثم أضيفت بعد ذلك جماعات المصالح، وقد عُدَّ هذا التطور بداية لمرحلة جديدة في العلم، حيث انصرف شطر كبير من الاهتمام عن الأبنية الرسمية القانونية، ليركز على الممارسات غير الرسمية التي تحيط بها (Easton, 1991: 292)، وأخيرا فقد ظهرت في تلك المرحلة مجموعة من النظريات السياسية التي تعد إلى حد كبير نظريات علمية، أو قوانين علمية على الأقل، فقد صاغ Otto Hintze & John Robert Seeley قانون العلاقة بين الضغط الخارجي، والحرية الداخلية في تطور الدولة القومية في أوروبا الغربية، كذلك قدم Moissaye Ostrogorski أطروحته حول عدم المطابقة بين الأحزاب السياسية الشعبية البيروقراطية، والديمقراطية التي استمدها من دراسة الأحزاب في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك طرح روبرتو ميشلز القانون الحديدي للأوليجاركية، وقد مثلت هذه الإسهامات امتداداً لتقاليد علمية تعاملت مع حقل السياسة بمناهج تقترب من مفهوم العلمية الذي ساد المرحلة السلوكية، وذلك مثل إسهامات ماركس، وماكس فيبر، ودوركايم، وباريتو... إلخ (Almond, 1990: 25).

ثانياً: مرحلة التحول إلى علم بالمعنى الوضعي السلوكي

لعل مما لا يحتاج إلى مزيد تأكيد أن النماذج المعرفية Paradigms لا تنشأ بصورة فجائية، أو نتيجة عمل فردي، أو قرار مؤسسي، فعادة ما يولد النموذج المعرفي

الجديد من رحم القديم، ويظل في طور الكمون خافتاً منزوياً إلى جواره، حتى يكتسب المزيد من الأنصار، ويتمدد على حساب سابقه إلى أن يحل محله، ثم يخرج من ثناياه نموذج آخر وهكذا، والناظر في النموذج المعرفي السلوكي الذي شكل المرحلة الثانية من علم السياسة، وهي مرحلة التحول إلى علم بالمعنى الوضعي، يحاول تبني منهجية العلوم الطبيعية ليكتسب المشروعية العلمية، هذا النموذج استغرق نصف قرن حتى يصبح نموذجاً معرفيا سائدا في حقل العلوم السياسية مر خلالها بثلاث مراحل **أولاها:** الولادة الفلسفية من رحم الوضعية المنطقية في أوائل القرن العشرين، **وثانيها:** التأطير المؤسسي بإنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (SSRC)، **وثالثها:** الهيمنة على البحث السياسي التطبيقي فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

في كل تلك المراحل كان النموذج المعرفي السلوكي ينمو ويتمدد على حساب اقترابات المرحلة الأولى ومناهجها ونماذجها التي أطلق عليها التقليدية، أو الانتقالية أو مرحلة تأسيس علم السياسة بوصفه علماً مستقلاً عن بقية العلوم الاجتماعية الإنسانية. ويمكن رصد البذور الأولى للسلوكية في أعمال جون ديوي وفلاسفة البراجماتية، وخصوصاً تأكيدهم على العلاقة بين الفلسفة والشئون العامة، وفي الدراسات القانونية التي بدأت تنصرف إلى دراسة القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل القانون، فيما عرف بعلم اجتماع المنظمات وعلم اجتماع التشريع، والمنطق القانوني الذي تأثر بعلم النفس، وفي أعمال لومبروزو، وإدخاله فكرة القياس في القانون، وفي انتشار منهج المسوح الاجتماعية Surveys، وهو الأسلوب الذي استخدم بكثافة في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية على يد المهندسين، ثم الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع، ثم في أعمال علماء النفس الذين استخدموا علم النفس بوصفه اقتراباً لدراسة السياسة والاجتماع (Merriam, 1993: 133-136)، وفي تدشينه للثورة السلوكية لخص مؤسسها تشارلز ميريام (Ibid: 136-139) التطور في دراسة علم السياسة في الفترة من نهاية القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين في الآتي:

الاتجاه نحو مقارنة أنماط مختلفة من الأفكار والمؤسسات والعمليات السياسية من أجل تحليل التشابهات والاختلافات.

الاتجاه نحو تحليل القوى الاقتصادية وعلاقتها بالعمليات السياسية بما يشتمل عليه من التفسير الاقتصادي للظاهرة السياسية.

الاتجاه نحو تحليل القوى الاجتماعية وعلاقاتها بالعمليات السياسية واتخاذها اقتراباً لدراسة الظاهرة السياسية وتفسيرها.

الاتجاه نحو تحليل البيئة الجغرافية وتأثيرها في الظواهر السياسية.

الاتجاه نحو اعتبار الحقائق الإثنية والبيولوجية وعلاقتها بالقوى السياسية.

هذه التأثيرات السابقة شكلت معاً علاقة أخرى بين الظواهر السياسية والبيئة بصورة عامة اجتماعية وطبيعية.

الاتجاه نحو فحص الأصول الجينية للأفكار والمؤسسات السياسية، ذلك الذي مثل تأثيراً مشتركاً للتاريخ والبيولوجيا في البحث السياسي، من خلال تأكيدهما على أهمية التطور التاريخي، وأهمية النظرية التطورية الداروِنية.

الاتجاه الذي دمج المؤثرات البيئية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أو مادية بالرؤية التطورية أو الجينية، والذي قاد بعد ذلك إلى تحول ثوري في التفكير السياسي.

الاتجاه نحو استخدام أكثر عمومية للقياس الكمي للظواهر السياسية، وقد اتخذ هذا شكل الإحصاءات أو التحليل الرياضي للعمليات السياسية، وتم إدخال هذا العامل من خلال التعدادات السكانية التي قدمت مواد أولية للدارسين.

ظهور علم النفس السياسي الذي مثل بداية فعلية للسلوكية.

وقد عدّ ميريام هذه الاتجاهات العشرة أهم المتغيرات التي شكلت علم السياسة حتى تاريخه في منتصف عشرينيات القرن العشرين، وقد رأى أنها جميعاً تنقصها القدرة على الوصول إلى المعلومات وتصنيفها وتحليلها بصورة مناسبة، وأنها يسيطر عليها رؤى عنصرية وعرقية ووطنية في تفسيرها للمعلومات المتاحة، وأنها تحتاج إلى أدوات قياس ذات كفاءة ودقة (Ibid: 139).

وفي السياق التالي سوف نتناول المرحلة السلوكية أو مرحلة تحول علم السياسة إلى علم بالمعنى السلوكي في المحاور التالية:

1 – البنية المؤسسية لعلم السياسة في مرحلة التحول إلى علم سلوكي:

أسست الجمعية الأمريكية لعلم السياسة في عام 1903 – كما يرى أول رئيس لها فرانك جودناو – لإحداث النقلة المعرفية في الحقل، وقامت هذه الجمعية في عهد تشارلز ميريام بالدعوة إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية SSRC، حيث

انضم إلى تلك الدعوة ممثلون من الجمعية الأمريكية للاقتصاد والجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، والجمعية الأمريكية للإحصاء، وشارك فيها علماء أنثروبولوجي وتاريخ وعلم نفس (Sibley, 1974: 139)، وتم تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في عام 1923، وكان أول رئيس له تشارلز ميريام نفسه، وقد عُدَّ هذا المجلس مثل هيئة فوق جامعية تقوم بالتنسيق بين الجامعات لتطوير البحث العلمي، وقد أدى هذا المجلس الدور المحوري، بل الدور الأساسي في صياغة العلوم الاجتماعية وتشكيلها في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في العالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه، إذ منه انبعثت، وبه ارتبطت معظم الجهود التطورية في تلك العلوم، وقد استطاع هذا المجلس أن يوجه اهتمامات الباحثين وأقسام العلوم السياسية إلى دراسة السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة، وقد شكل رئيسه عالم السياسة تشارلز ميرمام الجيل الأول من رواد علم السياسة المعاصر من خلال رئاسته للمجلس (Ibid: 44)، ثم من خلال قيادته لقسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، حيث استطاع أن يبني مدرسة من علماء السياسة شملت واحداً من أهم العاملين معه وهو هارولد لاسويل الذي كان يعمل مدرسا تحت قيادته ومجموعة من طلاب الدكتوراه منهم: ديفيد ترومان، وهيربرت سيمون، وجبرائيل الموند... وغيرهم (Dahl, 1993: 250).

وقد اتخذ مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية استراتيجية ثابتة في عمله، هي تشكيل لجان متخصصة لتطوير فروع أو دراسات معينة، وعقد ندوات وسيمنارات وتمويل مشروعات، وكان من أهم اللجان التي شكلها «لجنة السلوك السياسي» عام 1945، و«لجنة السياسة المقارنة» عام 1953، و«لجنة الدراسات المقارنة للسياسة العامة» عام 1972 (Sibley, 1974: 45-47)، ومن خلال هذه اللجان صدرت مجموعة منظمة من المشروعات البحثية مثلت المرجعية الأساسية لعلم السياسة في هذه المرحلة، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، وتدمير بنية علم السياسة في معظم الدول الأوروبية، إما نتيجة لطبيعة النظم التي كانت سائدة قبل الحرب، وإما لظروف الحرب ذاتها وإما لهجرة علماء السياسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت البيئة الأكاديمية الأوروبية بيئة مستقبلة وبصورة كاملة لعلم السياسة الأمريكي، فكما كان مشروع مارشال مشروعا لإنعاش أوروبا اقتصادياً جاءت السلوكية الأمريكية لإعادة تشكيل العقل الأوروبي أكاديمياً، وبخاصة في حقل الدراسات السياسية، وقد أمكن تحقيق ذلك بوسائل متعددة منها ظهور الحاجة إلى الدراسات الواقعية بعد أن

أخفقت الدراسات القانونية والفلسفية والتاريخية في وقاية المجتمع من النظم التي قادته إلى حرب مدمرة، ومنها تأثير مؤسسات التمويل الأمريكية التي زحفت إلى القارة الأوروبية بمشروعات علمية ضخمة كانت البيئة الأكاديمية الأوروبية في أمس الحاجة إليها، خصوصاً في دول مثل إيطاليا التي أصبح علم السياسة فيها تابعاً، وبصورة كبيرة لعلم السياسة الأمريكي سواء من خلال برامج التعاون وتبادل الأساتذة، أو من خلال برامج التدريب وترجمة الأعمال العلمية الأمريكية أو من خلال التمويل (Grasiano, 1991: 135-137; Berndtson, 1991: 41). أما علم السياسة الألماني فقد تأثر إلى حد ما بعلم السياسة الأمريكي، ولكنه لم يكن مماثلا لحالة إيطاليا، فعلى سبيل المثال ساندت مؤسسة فورد التوجه السلوكي في علم السياسة الألماني، وإن لم توجهه أو تقوده بصورة مباشرة (Kestendiek, 1991: 118). أما في بريطانيا فعلى الرغم من الدعوات المتوالية لغض النظر عن السلوكية فإن الدراسات السياسية البريطانية بدأت تتبنى - بصورة جزئية وانتقائية - الموضة الجديدة للبحث السياسي مثل التركيز على الأبعاد الكمية (Hayward, 1991: 97)، كذلك كان الحال في الدول الإسكندنافية، فقد بدأ التأثير السلوكي يتسرب إلى السويد وفنلندا، خصوصاً في فترة الخمسينيات والستينيات (Anckar, 1991: 192; Newton, 1991: 234). وأخيراً عرفت الصين الثورة السلوكية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين عندما أعيد تأسيس الجمعية الصينية للعلوم السياسية عام 1980، وأسست الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية معهداً للعلوم السياسية داخلها (Fu, 1991: 236).

2 - البنية الإبستمولوجية لعلم السياسة في مرحلة التحول إلى علم سلوكي

تعد السلوكية - معرفياً - أحد تجليات الوضعية المنطقية في العلوم الاجتماعية، حيث سعت هذه المدرسة الفلسفية إلى الوصول بالعلوم الاجتماعية إلى حالة مماثلة لحالة العلوم الطبيعية من حيث الدقة المنهجية، والتجريب، والتعميمات الكلية، والحياد القيمي، والقدرة على صياغة نظريات عامة، والقدرة على التنبؤ بالظواهر، ومع ظهور علم النفس في أواخر القرن التاسع عشر، وقدرته على تبني المنهجية العلمية - بالمقاييس الوضعية - برزت السلوكية في صورتها الأولية والكلاسيكية مع نشر مقالة «جون واطسون» المعنونة: «علم النفس كما يراه السلوكي» عام 1913، وبدأت السلوكية تحل في علم النفس محل النماذج المعرفية السابقة، وأصبحت مبادىء المنهج السلوكي مثل: الموضوعية، والإمبيريقية، والتجربة المتحكم فيها تمثل القانون المنهجي لكل العلوم الاجتماعية (Sen, 1990: 88-89). وفي تلك الأثناء كان هناك «أرثر

بنتلي» الذي مثل ثورة صامتة في علم السياسة من خلال كتابه «عملية الحكومة» عام 1908 (Lapalombara, 1988: 24)، ومنذ الحرب العالمية الأولى ومفهوم السلوك السياسي يستخدم من قبل علماء السياسة الأمريكيين، غير أن أول من وضع المفهوم بوصفه عنوان كتاب سياسي لم يكن عالم سياسة، وإنما كان صحفياً، هو «فرانك كنت» Kent، الذي نشر كتابه عام 1928 وعنوانه «السلوك السياسي»، وقد قصد «كنت» بالسلوك السياسي - وبصورة ساخرة - مفهوم الواقعية بالنسبة لرجل الصحافة ذي العقل المهني الصارم الذي يكتب تقاريره عن الأحداث كما هي لا كما ينبغي أن تكون (Dahl, 1993: 249-250)، وقد أوجز تشارلز ميريام عام 1925 الثورة الفكرية الحادثة في علم السياسة حينذاك بأنها تغيير في البيئة الفكرية أنتج تطوراً ملحوظاً في البحث السياسي، تضاءلت فيه أدوار الدين والفلسفة والتأمل في تشكيل العقل السياسي (Mahoney, 1984: 91)، وحل محلها أدوار وتطلعات أخرى يمكن حصرها في محورين أساسيين (Ricci, 1984: 133-134) هما:

الرغبة الشديدة في تطوير نموذج علمي للبحث.

المعنى المنقح للعلم الذي قام على منظومة الخطاب الليبرالي، حيث إن الوفاء للعلم والالتزام به يعني عدم اعتبار الوحي أو التقاليد - اللذين كانا مظلة للجامعات الأمريكية في القرن التاسع عشر - مصدراً للمعرفة العلمية، وفي إجابته عن سبب بروز الاقتراب السلوكي وازدهاره في الولايات المتحدة الأمريكية قدم «روبرت داهل» مجموعة من المحفزات التي ترابطت معاً لتمثل أرضية واقعية لظهور هذا النموذج المعرفي الجديد، وهذه المحفزات (Dahl, 1993: 250-253) هي:

أ - أفكار تشارلز ميريام رئيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة، التي كانت محرضة للعلماء والباحثين على أن علم السياسة يحتاج إلى أن يسلك طريق العلوم الاجتماعية الأخرى نفسه، ويترك الرؤية الرسمية القانونية ويتجه بكليته إلى دراسة السلوك الواقعي.

ب - تأثير المهاجرين المقبلين من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات خصوصاً الألمان منهم، الذين جاءوا باقتراب اجتماعي للسياسة عكس بصورة أساسية تأثيرات ماكس فيبر، وقد دفع هؤلاء المهاجرون إلى إدخال الاقترابات الاجتماعية والسلوكية إلى علم السياسة، وقد قدم هؤلاء إلى علم السياسة الأمريكي أعمال كل من ماركس، ودوركايم، وفرويد، وباريتو، وموسكا، وماكس فيبر، وميشلز.

ج – كانت الحرب العالمية الثانية فرصة دافعة لعلماء السياسة الأمريكان لأن يتركوا أبراجهم العاجية وينزلوا إلى الواقع الاجتماعي السياسي.

د – النمو المتسارع لاستخدام المسوح الاجتماعية في الأكاديمية الأمريكية.

هـ – تأثيرات المؤسسات التمويلية، خصوصاً المؤسسات الوقفية أمثال مؤسسة كارناج، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة فورد، فقد تبنت هذه المؤسسات أجندة بحثية تركز على القضايا الواقعية، ومن ثم كانت المنح توزع على أبحاث من هذا النوع وبأسلوب تنافسي. ومن ناحية أخرى مثلت البيئة الفلسفية الأمريكية أرضية قابلة لإحداث هذا التطور ودفعه، فبتأثير من فلسفة وليم جيمس وجون ديوي أصبح التيار الأساسي في علم السياسة سلوكيا بالمعنى السيكولوجي، ووضعياً بالمعنى الفلسفي، بحيث تم تجاهل القيم وسيطرت الرؤية البراجماتية على الدرس السياسي (Gunnell, 1993: 35)، كذلك أدت الليبرالية الإصلاحية وفلسفة التعددية دوراً مماثلا في تقوية الاتجاهات الواقعية ودعمها على حساب الاتجاهات القانونية والفلسفية، (Seidelman, 1993:311; Gunnell, 1993: 29)، وقد هدفت السلوكية إلى تحقيق غايات محددة (Von Beyme, 1991: 263; Ricci, 1984: 136-139) أهمها:

أ – ترسيخ الثنائية الأولية بين العلم واللا علم من خلال التفرقة بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، بحيث يكون العلم مركزاً على ما هو كائن، أما ما ينبغي أن يكون فإنه مجال لبحث آخر، وهذا لا يعني أنه قليل الأهمية أو غير مطلوب.

ب – التركيز على المنهج العلمي خصوصاً التعريفات الإجرائية المتعلقة بالواقع، والفروض التي لا بد أن تكون قابلة للاختبار، والأدوات الكمية في البحث.

ج – إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي يتم التوصل إليها.

د – الإمبيريقية والتجريبية في إثبات الفروض أو بناء النظريات أو اختبارها.

هـ – التطور نحو نموذج توماس كوهن للعلم أو على الأقل الوصول إلى مرحلة «العلم المتعارف عليه» Normal Science طبقاً لتعريف كوهن له.

و – تحقيق الهدف الأسمى للعلم الاجتماعي، وهو التحكم في المجتمع Social Control، كما أن هدف العلوم الطبيعية هو التحكم في الطبيعة.

3 – البنية الأنطولوجية لعلم السياسة في مرحلة التحول إلى علم سلوكي

أحدثت الثورة السلوكية تغييراً جذرياً في جوهر علم السياسة ومحتواه، سواء من حيث وحداته التحليلية أو نظريته أو مفاهيمه، فمع بداية القرن العشرين كانت

الدولة لم تزل هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة، إلا أنها كانت في طريقها لأن تنزع عنها القداسة، وتفقد مركزيتها، وتتحول إلى مؤسسة للحكم، فقد أدت أعمال مجموعة من رواد الحقل في ذلك الوقت أمثال: وودرو ويلسون إلى أن يعاد تعريف الدولة على أنها الحكومة، وأنها مجرد أداة للإصلاح الاجتماعي، وأنها وسيلة أو مطية لأي تكوين ديمقراطي يتشكل من خلال الأغلبية، وبذلك تراجعت النظرية العضوية للدولة في وجه رؤية أخرى ناشئة شكلها مفهوم التعددية (Gunnell, 1993: 22). وفي محاضرته بجامعة كولومبيا في 12 فبراير عام 1908، حدد «تشارلز بيرد» مفهوم السياسة بأنه يبدأ مع الحكومة التي هي في التحليل الأخير عدد محدد من الأشخاص في المجتمع السياسي مكلفين بمسؤوليات وواجبات عامة محددة (Beard, 1993: 113)، ومع الحرب العالمية الأولى كان هناك في البيئة الأكاديمية البريطانية رفض للنظرية التقليدية للدولة، حيث تم نقد الفلسفة السياسية الألمانية، خصوصاً مفاهيم عبادة القوة في أعمال نيتشه وغيره، وقد انتشر هذا الاتجاه في التقاليد الأنجلو سكسونية تحت تأثير أفكار هارولد لاسكي، الذي رفض كلا من فكرة الدولة المؤلهة Omnipotent State بوصفها مصدراً للقوانين، وفكرة الإطلاقية الفلسفية التي تحالفت معها، ومن ثم كان التحول إلى التعددية ليس وصفاً لحقيقة اجتماعية، وإنما نظرية للمجتمع الديمقراطي، وقد استخدمت هذه الأفكار في نقض الفلسفة المثالية، ونظرية وحدانية الدولة State Monism أو فكرة السيادة، وكذلك المنهجية الشكلية القانونية (Gunnell, 1993: 24).

وفي عشرينيات القرن العشرين ومع ميريام بدأ يظهر أنه من الصعب تحقيق التوافق بين فكرة أن الدولة هي نائب أو بديل عن الشعب، وبين الوضع الاجتماعي السياسي الأمريكي القائم على حقيقة التعددية بكل أبعادها ومعانيها (Ibid: 23)، ومن هنا بدأ الصراع داخل حقل علم السياسة بين وحدانية الدولة وتعددية قوى المجتمع، ومن ثم بين البنية القانونية للدولة والعمليات الاجتماعية لقوى المجتمع، وقد نظر إلى التعددية بكل تداعياتها النظرية والمنهجية على أنها نظرية سياسية نقدية، لأن إحلالها محل الدولة سيؤدي إلى تداعيات مختلفة نظرية ومنهجية، غير أن تشارلز ميريام لم يرد حسم الصراع لصالح التعددية ضد الدولة، ولذلك عَدَّ التعددية مقبولة بوصفها حقيقة اجتماعية، وليس بوصفها حقيقة قيمية معيارية، فقد ظلت الدولة هي الحل لمشكلة التعددية، وهي مركز الديمقراطية الليبرالية ووسيلة لمعالجة المشكلات الاجتماعية (Ibid: 23-31). ونتيجة للتحول في جوهر العلم من الدولة إلى التعددية،

أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي محور الاهتمام والتركيز، حيث صار مفهوما السلوك والعملية هما الشفرة السرية لعلم السياسة، فقد حل مفهوم النظام محل الدولة. واستطاعت السلوكية من خلال مفاهيم السلوك، والجماعات، والعمليات، والنظم أن تشيع هذه اللغة داخل البحث السياسي بما أحدث ثورة فيه، فدراسة الحقوق السياسية أصبحت هي دراسة السلوك الانتخابي، ومفاهيم المصالح تم احتواؤها في مفهوم جماعات المصالح، وتغيير القانون وتعديله أصبح يطلق عليه العملية القضائية، وكل ما يتعلق بالدولة أصبح يطلق عليه مدخلات النظام السياسي ومخرجاته. وقد استدعى ذلك ثورة موازية في أدوات البحث، حيث اتجه العلم في مجموعه إلى التحول الكمي من خلال قياسات الرأي العام والمسوح الاجتماعية والاستبيان والتجريب والمناهج الإحصائية، وأصبح هناك ما أطلق عليه النزعة المنهجوية Methodism، حيث عدّ السلوكيون أن من سبقهم لم يدرسوا فقط الموضوع الخطأ، بل إنهم درسوا الموضوع الخطأ وبمنهج خطأ (Farr, 1993: 202-204).

وقد أدى هذا الاتجاه إلى تطوير فروع علم السياسة التي تتعامل مع الواقع مثل السياسة المقارنة، والتنمية السياسية، والرأي العام، والعلاقات الدولية... إلخ، إلا أن هذا التطور ذاته أدى إلى انهيار بعض الفروع الأخرى خصوصاً النظرية السياسية – التي هي محور العلم وآلية تطويره وتقدمه – نتيجة لانتشار مقولات الموضوعية وسيادتها، والحياد العلمي، والفصل بين الحقيقة والقيمة، وبين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، واعتبار أن العلم يتعامل مع الحقائق، أما القيم فليست فقط خارج إطار العلم، بل هي أدنى، وكذلك القضايا الفلسفية الكبرى التي شكلت حقل النظرية السياسية تاريخياً مثل: العدالة والحرية والمساواة والحكم الصالح... إلخ، فقد تم إخراجها من دائرة النظرية السياسية وإلحاقها بالفكر السياسي أو الفلسفة، وتحول حقل النظرية السياسية ذاته بدلا من أن يكون ذلك الفرع من علم السياسة الذي يشرح طبائع القضايا السياسية، ويتفلسف حول جوهرها وغاياتها وطبيعتها النهائية، وينشغل بنقد الأيديولوجيات وتحليلها، بدلا من كل ذلك أصبح حقل النظرية السياسية مجرد طريقة لتنفيذ البحث السياسي أكثر منه محتوى لمجال دراسي معين، فقد تم تفريغ الحقل ليصبح مجرد نشاط وليس موضوعاً، ومن ثم أصبحت النظرية السياسية هي السلوكية ذاتها، وقد أكد كبار رواد المرحلة السلوكية أمثال ديفيد ايستون، والموند، وترومان، على ضرورة أن تظل النظرية السياسية نشاطاً أكثر منها حقلاً معرفياً (Ricci, 1984: 144-149).

ثالثاً: مرحلة المراجعة والتقويم والمابعديات

لعل من أهم خصائص هذه المرحلة ظهور مفهوم «ما بعد» Post الذي أصبح قاسماً مشتركاً في معظم المطارحات الفلسفية والعلمية والأيديولوجية مثل: ما بعد الحداثة، وما بعد السلوكية، وما بعد الوضعية، وما بعد الإمبيريقية، ومن ثم فإن ذلك يعني أن المراجعة والتقويم عملية سابقة على الوصول إلى قرار جازم بالترك والانتقال إلى مرحلة بعدية، وما يهمنا في هذا السياق هو ما عرف بما بعد السلوكية، الذي هو في ذاته يعني ما بعد الحداثة في العلوم السياسية، حيث مثلت السلوكية تعبيراً وتجلياً للحداثة في العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة، بل إن المفهومين: السلوكية والحداثة امتزجا حتى صارا مفهوماً واحداً في أدبيات التنمية السياسية والسياسة المقارنة، فصارت السلوكية هي عملية التحديث أو الحداثة، وأصبحت عملية التحديث هي تبني المنظور المعرفي السلوكي في البحث، والتحليل السياسي وفي الممارسة السياسية خصوصاً من حيث هو وصفة مقترحة لدول العالم الثالث.

وفي السياق التالي سوف نتناول مرحلة ما بعد السلوكية أو ما أطلقنا عليه المراجعة والتقويم في الخطوات التالية:

1 - البنية المؤسسية لعلم السياسة في مرحلة المراجعة والتقويم

ربما لا يكون من قبيل المفارقات التاريخية أن المؤسسة التي أسست السلوكية في العلوم السياسية وطورتها وتبنتها مدة نصف قرن تقريباً هي نفسها التي أعلنت وفاتها ونهايتها، وأن الذي أعلن ذلك واحد من أهم مؤسسي هذا النموذج المعرفي بل قد يكون أهمهم، ففي خطابه الذي ألقاه بوصفه رئيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1969 أعلن ديفيد ايستون انتهاء المرحلة السلوكية، ثم تأكد ذلك بعد شهرين عندما خصصت جمعية الجنوب الأمريكي لعلم السياسة Southern Political Science Association في اجتماعها السنوي في مدينة ميامي جلسة كاملة لمناقشة أطروحة عنوانها: «منهج ما بعد الوضعية في العلوم السياسية» Post-Positivist Methodology in Political Science, وعدّ ذلك بداية لنهاية مرحلة أطلق عليها مرحلة علم السياسة الوضعي السلوكي (Sandoz, 1972: 285-286)، ولم يأت موقف ديفيد ايستون من مجرد تغيير في أطروحات نظرية فحسب، بل كان موقفاً مؤسسياً يعلن فيه انتهاء مشروع مؤسسي تبنته الجمعية الأمريكية لعلم السياسة طوال نصف قرن، وهذا الموقف نبع من دواعي واعتبارات واقعية نجملها فيما يلي:

أ - حدوث كساد سياسي كبير، حيث أخفقت الحكومة الأمريكية في التعامل

مع المشكلات الموجودة سواء داخلياً مثل حركة الحقوق المدنية للسود، والحركات الطلابية، واليسار الجديد، وثقافة المخدرات، وانتشار البطالة والتضخم، وخارجياً حرب فيتنام وما خلفته من آثار نفسية وسياسية شديدة على المجتمع الأمريكي، ولم يأت ذلك الإخفاق من الممارسة السياسية، بل كان في جوهره إخفاقاً لمنظومة علم السياسة في تقديم حلول فاعلة لإصلاح الواقع السياسي وقيادته، ولم يكن ذلك ناتجاً عن عدم قدرة علماء السياسة على تقديم حلول للدولة، بل على العكس انخرط عدد كبير منهم في مناصب تتيح لهم تقديم ما يريدون من خيارات، بحيث تم تسييس علم السياسة بصورة تفوق أي وقت مضى (Lowi, 1972: 11).

ب – ظهور التجمع من أجل علم سياسة جديدة Caucus for New Political Science الذي ظهر في اجتماع الجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1967، وضم بعض اليساريين والرافضين للتوجهات السائدة في علم السياسة الأمريكي، وكان هانزج مورجانثو أحد أعضائه، وقد ركز هذا التجمع على نقد علم السياسة لأنه أخفق في تقديم أي حلول، وأدى إلى هزيمة الدولة في حروبها الثلاث: حرب الفقر، وحرب العنصرية، وحرب فيتنام. وقد رأى أنصار هذا التجمع أن علماء السياسة سلبيون فاقدون للتوجه أو المعايير، وأرجعوا ذلك الإخفاق إلى طبيعة السلوكية وكونها لا تكترث إلا بالمشكلات المحايدة حتى تحقق الحياد العلمي (Ibid: 13-14).

ج – ظهور التجمع النسوي لعلم السياسةWomen's Caucus for Political Science عام 1971، وبدء ممارسة نشاطه عام 1972 مركزاً على دراسات المرأة والحركات النسوية، ومنتقداً المرحلة السابقة، حيث غابت فيها بصورة شبه تامة الدراسات عن المرأة، ففي الفترة بين عامي 1901 و1966 نوقشت عشر رسائل جامعية عن المرأة، ومنذ ظهور هذا التجمع بدأت أقسام العلوم السياسية ولأول مرة تقدم مساقات دراسية عن المرأة، بل إن بعضها أصبح يقدم تخصصاً في برنامج الدكتوراه في موضوع المرأة والسياسة (Carral & Zerilli, 1983: 55).

2 – البنية الإبستمولوجية لعلم السياسة في مرحلة المراجعة والتقويم

ارتبطت هذه المرحلة بتحولات منظوراتية كبرى، فهي مرحلة انتهاء الوضعية المنطقية وحلول المدرسة التفسيرية محلها، وانتهاء الإمبيريقية، وظهور الواقعية والسلوكية، وظهور ما بعد السلوكية وانتهاء الحداثة، والدعوة إلى ما بعد الحداثة، ومن ثم فهي فترة تغييرات جوهرية في البنية الإبستمولوجية للعلوم الاجتماعية، حيث إن المسلمات والمقدمات الكبرى، ووسائل تحصيل المعرفة، وغاياتها جميعاً

في حالة من المراجعة، والتعديل، والشك، وعدم اليقين لأن جميع المطلقات الكبرى أصبحت نسبية تخضع للتساؤل والرفض والقبول، ولعل الناظر في علم السياسة بالتحديد يلحظ أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تندرج تحت هذا الموضوع أدت دوراً أساسياً في إحداث النقلة النوعية من السلوكية إلى ما بعدها، ومن ثم شكلت هذه المرحلة وهي:

أ – إن حركة النماذج المعرفية Paradigms التي سبقت الإشارة إليها، والتي تقوم على أن المنظور المعرفي الجديد يولد في رحم القديم وعلى هامشه، بحيث ينمو رويداً رويداً على حسابه حتى يحل محله، وهنا نجد أن الحركة التي كان يطلق عليها «ضد السلوكية» هي ذاتها التي أصبحت ما بعد السلوكية (Dallmayr, 1987: 169-182).

ب – إخفاق الإمبيريقية والوضعية والتحول إلى الواقعية والنظرية التفسيرية، حيث أصبحت الإمبريقية توصف بأنها إمبريالية تدعي القدرة على الشرح والتفسير والتنبؤ، وهو ما أصبح موضع شك ونقد من قبل التفسيرية التي حدد خصائصها عالم الاجتماع البريطاني الشهير أنتوني جيدنس في الآتي:

إن العالم الاجتماعي على العكس من العالم الطبيعي، يجب أن يُفهم على أنه الصناعة الماهرة للبشر.

إن أساس هذا العالم ودستوره يعتمد بصورة أساسية على اللغة، لا على أنها نظام من الرموز، وإنما على أساس أنها واسطة لأنشطة علمية ومعنوية.

إن وصف الفعل الاجتماعي يعتمد على المهمة التفسيرية لأطر المعاني التي أوجدها المتفاعلون العاديون (Isaac, 1987: 196).

ج – إخفاق السلوكية في تحقيق ما وعدت به، فلم تستطع صياغة نظريات عامة، ولم تستطع تحقيق القدرة على التنبؤ، ولم تستطع أن تبني علماً سياسياً على شاكلة العلوم الطبيعية، بل إن كثيراً من مقولاتها أصبحت موضع شك ومرجعية مثل:

إن التفرقة السلوكية بين المعياري والإمبيريقي، وبين الحقيقة والقيمة تفرقة ليست مبنية على أسس علمية، وليست مستمدة من العلم، وإنما هي تفرقة فلسفية أحدثت إرباكا في عملية المعرفة برمتها، فقد أدت إلى أن المعرفة المنتجة أصبحت معرفة لا يمكن الاعتماد عليها، وإنها غير قادرة على تمكين الباحثين والممارسين بدرجة أو بأخرى من أن يكونوا قادرين على تغيير السلوك الإنساني إلى الأفضل،

ذلك لأن العلم – طبقاً للسلوكية – غير قادر على التعامل مع الأمور غير المادية أو الملموسة، فبعد أن أبعد الإله من عالم الظواهر أصبحت مشكلة الخير والشر مشكلة يصعب على العلماء مناقشتها ناهيك عن حلها، وهي الإشكالية نفسها التي تعاملت معها الأدبيات السياسية من أفلاطون حتى مفكري العقد الاجتماعي (Ricci, 1984: 296-297; Ball, 1987: 14).

ظهور اتجاهات تعارض التحويل الكمي الذي أهمل بصورة شبه كاملة مسألة القيم، بل إن بعض المفكرين رأى أن إنكار القيم واستبعادها في حد ذاته يعبر عن منظومة قيمية خفية (Parenti 1983: 192).

إن تأكيد السلوكية المبالغ فيه على «العملية» أدى إلى الإغراق في المظهر وتجاهل جوهر المحتوى السياسي، كذلك كان الاهتمام الشديد بأدوات المنهج مؤدياً إلى اجتزاء الموضوعات محل الدراسة وتشويهها وتضييق مداخلها من أجل المحافظة على دقة المنهج، ومن ثم فإن الحديث عن الدقة والموضوعية لم يكن سوى دعاية كثيراً ما يثبت الواقع عدم صحتها (Ibid: 192).

د – مراجعة فكرة التقدم سواء في الشئون الإنسانية أو في العلم، فالحربان العالميتان الأولى والثانية، والأسلحة النووية التي تهدد بدمار الأرض تشكك في هذه الفكرة على مستوى الشأن الإنساني، كذلك فإن التقدم في العلم الاجتماعي يختلف عنه في العلم الطبيعي، فإذا كان التقدم في العلم الطبيعي أمراً ملموساً يمكن الحكم عليه، حيث إن فيزياء آينشتاين أكثر تقدماً من فيزياء نيوتن، لكن هل يمكن القول إن أياً من علماء السياسة المعاصرين أكثر تقدماً من السابقين، فهل ديفيد ايستون أفضل من تشارلز مريام ناهيك عن أرسطو (Ball, 1987: 13).

هـ – الأثر الذي أحدثه كتاب توماس كوهن «بنية الثورات العلمية» والمفاهيم التي طرحها مثل: التطور العلمي، والنموذج المعرفي، Paradigm، العلم المتعارف عليه... إلخ، أحدثت عمليات متعددة من المراجعات في علم السياسة، ودفعت كثيراً من الباحثين إلى محاولة تطبيق مفهوم «النماذج» على علم السياسة، خصوصاً في المرحلة السلوكية، وهل استطاع أن يشكل نموذجاً، أو أنه لم يزل في مرحلة دون ذلك (Ricci, 1984: 176).

3 – البنية الأنطولوجية لعلم السياسة في مرحلة المراجعة والتقويم

يمثل علم السياسة في هذه المرحلة خليطاً من عناصر مختلفة بعضها سلوكي

وبعضها ما قبل سلوكي، وبعضها ما بعد سلوكي، غير أنها جميعاً تمثل حالة جدلية جديدة في تاريخ تطور العلم الذي يشهد وبصورة متكررة ادعاءات بإعادة التأسيس والبناء من جديد، فمنذ أرسطو إلى هوبز إلى هيوم، إلى هيجل إلى ماركس، إلى بنتلي، إلى ترومان، إلى ايستون، إلى ريكز، والجميع يدعي أنه سيقدم علم سياسة جديداً يؤسس لأول مرة، متهماً السابقين باللاعلمية (Smith, 1996: 119)، غير أن حقيقتهم جميعاً أن هذا الفرع من المعرفة الإنسانية يسير في حركة جدلية عبر التاريخ يحكمها طرفان حديان: أحدهما مثالي معياري منشغل بما ينبغي أن يكون، ينقد الواقع، ويصنع واقعاً جديداً، والآخر واقعي أو إمبيريقي منشغل بوصف ما هو كائن، يشرح كيف يعمل الواقع السياسي في اللحظة الحاضرة، وهناك من يعد أفلاطون أول مثالي، وأرسطو أول واقعي، ومنهما وإلى اليوم والعلم يتحرك بين حديهما (Ball, 1987: 13-14). والحقيقة التي يخلص إليها معظم مؤرخي علم السياسة أنه حتى أواخر الستينيات – وعلى الرغم مما قيل – لم يستطع علم السياسة أن يصبح علماً سلوكياً سواء في نظر علمائه أو في نظر مجتمع العلوم الاجتماعية (Gunnell, 1991: 14)، بل إن مفهوم السلوك السياسي لم يستطع العلم تحديده بصورة إيجابية، إذ إنه عُرف بما ليس هو، وليس بما هو، أي عرف بالنفي لأنه ليس فلسفياً وليس متأملاً، وليس تاريخياً، وليس قانونياً، وليس أخلاقياً، ولكن ما هو؟ (Dahl, 1993: 249)، ومن ثم عاد جوهر العلم ليتشكل من جديد من عناصر مختلفة تاركاً السلوكية وقيودها وراء ظهره. فإذا كان مفهوم الدولة بوصفه فكرة مركزية للعلم هو المفهوم الذي دارت حوله معركة السلوكية مع التقليدية، فإنه أيضاً ومنذ بداية الثمانينيات أصبح هو المفهوم الذي تبنته ما بعد السلوكية، وأعادته بقوة إلى ساحة البحث السياسي (Ball, 1987: 2)، أما مفاهيم البناء والوظيفة والمخرجات والمدخلات فلم تزل تستخدم، ولكنها تراجعت إلى الخلف قليلا لتفسح المجال لموضوعات ومفاهيم جديدة مثل علاقة الدولة والمجتمع، والكوربرانية، والاقتصاد السياسي، والمجتمع المدني، والتحول الديمقراطي، والتعددية... إلخ.

رابعاً: اكتمال الدائرة: علم السياسة يعود تاجاً للعلوم

على مدى قرن من الزمان حاول علم السياسة أن يصبح علماً بين العلوم، بعد أن كان علماً فوق العلوم، فقد سعى رواده الأوائل إلى تحقيق استقلاله عن العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى مثل الفلسفة، والأخلاق، والتاريخ، والاقتصاد، والقانون، فإذا به يقع في المرحلة السلوكية في علم أدنى وأضيق من تلك العلوم

بكثير، ففي سعيها لتحقيق علمية علم السياسة ألحقته المدرسة السلوكية بعلم النفس، وحصرته في الأفق الضيق الجزئي المحدود لهذا العلم، فالعلوم التي كان مرتبطاً بها قبل مرحلة الاستقلال هي علوم من طبيعة كلية، وحدات تحليلها المجتمع ككل، أو الأفكار المجردة، أما علم النفس فمحصور في نفس الإنسان، وليس حتى مجرد الإنسان بوصفه وحدة كلية، والآن وبعد هذا القرن عادت مفاهيم العلم الأولى إلى الظهور خصوصاً مفهوم الدولة، وعادت علاقاته بالعلوم الأخرى تظهر في صورة أخرى، مثل علاقة الدولة والمجتمع معيدة علم السياسة إلى علوم المجتمع في كليتها، والاقتصاد السياسي، والتبعية والتحول الديمقراطي تعيد جميعها ربط علم السياسة بالاقتصاد، ومناهج تحليل الخطاب السياسي، وتحليل النص السياسي معيدة علم السياسة إلى رحاب الفلسفة الأوسع... إلخ.

أما من حيث الوصول إلى إجماع داخل الحقل، علماً بأن بين الممارسين فيه علماء وباحثين فإنه أمر لم يزل بعيد المنال، ولم يتحقق في أي من مراحل تطوره الممتدة، ففي خطابه بوصفه رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1991 أكد Theodore Lowi على الحقائق التالية: (Lowi, 1993: 383).

إن علم السياسة الأمريكي هو ظاهرة سياسية، وأنه نتاج للدولة، هي التي تشكله، وتحدد أي فروعه ينبغي أن تكون له الأولوية، وفي العقود الأخيرة أصبحت حقول الرأي العام، والسياسات العامة، والاختيار العام لها الأولوية بسبب تأثير اختيارات الدولة.

ليس هناك علم واحد للسياسة، ولكنْ هناك علوم كل له نتائجه وطريقة دراسته.

إذا افترضنا أننا بوصفنا علماء سياسة نبحث عن الحقيقة – ومن المهم جدا أن نفترض ذلك – فإن هناك أسباباً أخرى تكمن خلف ما نفعل غير البحث عن الحقيقة.

وفي تقويمه لحالة علم السياسة بعد الثورة السلوكية قدم عالم السياسة الشهير جبرائيل الموند دراستين: أولاهما: عنوانها: «الساعات والسُحُب ودراسة السياسة «Clocks and Clouds,and the Study of Politics,» نشرت في عام 1977، في مقدمتها لخص حالة الحقل مؤكدا أنه بسبب تعطشه لأن يصبح علماً اتجه علم السياسة في العقود الأخيرة إلى أن يفقد التواصل مع جوهره، ومحتواه الأنطولوجي، حيث عمد إلى أن يعامل الحوادث والظواهر السياسية تماماً مثل الحوادث الطبيعية،

مستخدما المنطق التفسيري نفسه الموجود في الفيزياء والعلوم الطبيعية الأخرى التي أطلق عليها «Hard Science»، وقد اندفع علماء الاجتماعيات، والعلوم السياسية خصوصاً إلى تبني أجندة العلوم الطبيعية نفسها بتحفيز قوي من المدرسة الوضعية المنطقية، حيث مثلت مسلماتها الإبستمولوجية قاعدة أساسية لتبرير هذا الاندفاع، ولكن في الآونة الأخيرة أعاد بعض فلاسفة العلم، وبعض علماء النفس والاقتصاد النظر في مدى إمكانية تطبيق الفلسفة الوضعية ومنهجية العلوم الطبيعية على الموضوعات الإنسانية (Almond, 1990: 32)، ثم بنى الدراسة كلها على المثال الذي قدمه كارل بوبر على سبيل المجاز Metaphore لتوصيف حالة العلوم، ومدى قربها أو بعدها من الدقة، والانضباط، والانتظام، وإمكانية التنبؤ، أو بعدها عنها حيث عد بوبر أن العلوم تتراوح بين طرفين على متصل أقصاها الانتظام الدقيق المحكم والقدرة على التنبؤ، وهو نموذج الساعة ومثاله النظام الشمسي، وعلى الطرف الآخر انعدام الانتظام، وفقدان كامل القدرة على التنبؤ، وهو نموذج السحب الدخانية، وحركة بعض أنواع الحشرات والطيور، وفي منطقة الوسط تقع المجتمعات الإنسانية، وقد طبق الموند هذا النموذج على علم السياسة، عاداً أن الحركة السلوكية كانت محاولة لسحب علم السياسة إلى طرف الساعة، ولم تفلح لأن من قلدته واتبعت خطواته مثل علم النفس والاقتصاد، بدأ كل منهما يعيد النظر في كون هذا الهدف هدفاً يستحق أن يسعى إلى تحقيقه أو أنه ممكن التحقيق (Ibid: 32-65).

والدراسة الثانية التي قدمها جبرائيل الموند كان عنوانها: «موائد متناثرة: مدارس ومذاهب في علم السياسة» “Separate Tables: Schools and Sects in Political Science” نشرت عام 1988، والتي بناها على مجاز Metaphore استعاره الموند من مسرحية عرضت في نيويورك عام 1955، استخدمت فيها موائد الطعام المتناثرة تعبيراً عن أزمة الإنسان المعاصر وحقيقة غربته وتفرده، وقد عد الموند أن علم السياسة وصل إلى المرحلة التي أصبح علماؤه وباحثوه يجلسون على موائد متناثرة في مجموعات لا تربطها روابط ووشائج قوية، وبناء على معيارين أولهما: منهجي، والآخر أيديولوجي قسم الموند علم السياسة إلى أربع فرق مذهبية أو أربع موائد منفصلة، حيث عد المنهجي منقسماً إلى صلب Hard، ويقصد به منهجية العلوم الطبيعية، ورخو Soft ويقصد به رخاوة منهجية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فيما قبل الوضعية، أما الإيديولوجي فقسمه إلى يسار ويمين، وبذلك يكون علماء السياسة منقسمين إلى يسار رخو، ويمين رخو، ويسار صلب، ويمين

صلب، وعلى الرغم من أن كثيراً من علماء السياسة – طبقاً لألموند – ربما لا يكون مستريحا للجلوس على أي من هذه الموائد فإن الواقع أن هذه الفرق قد حفرت لنفسها تاريخاً مستقلا، بحيث نجد أن لكل منها تاريخاً خاصاً لعلم السياسة ذاته، ومن يستطع أن يتحكم في تفسير تاريخ الأدبيات السياسية يمكنه أن يتحكم في مستقبل علم السياسة (Ibid: 13-31).

وختاما ينبغي التأكيد على أنه على الرغم من تعدد مراحل تطور علم السياسة وتناقضها أحياناً فإنه لا يمكن الحسم أو الجزم بأن مقولات أي مرحلة تنتهي بمجرد الدخول في مرحلة أخرى، بل إن الواقع يؤكد أنه تغير على مستوى الأولويات، أي مستوى من يحتل المقدمة ويضع الأجندة دون أن ينفي الآخر، وإنما يدفعه إلى التراجع خطوات إلى الوراء، فالتحليل المؤسسي والقانوني والتاريخي والفلسفي لم ينته حتى في ظل السلوكية، بل تم تهميشه أو تقليل وزنه، وكذلك التحليل النظمي والبنائي الوظيفي والكمي والإحصائي لم ينته عند نهاية السلوكية بل تراجع ليفسح المجال لنماذج تحليلية أخرى، وكذلك الموضوعات التطبيقية، كل ما يحدث فيها أنه يتم تغيير زاوية الاقتراب منها أو تغيير عنوانها أو تغيير بؤرة التركيز فيها، فالمشاركة والشرعية قد تدرسان تحت هذا العنوان، وقد تدرسان من زوايا حقوق الإنسان والأقليات وقضايا المرأة والانتخابات والمجتمع المدني... وهكذا.

ومن ناحية أخرى فإن التركيز على علم السياسة الأمريكي بوصفه النموذج المعرفي السائد في العلوم السياسية في العالم لا يعني انعدام التقاليد الأخرى، لأنها موجودة في حدود دوائرها الثقافية، والإقليمية، واللغوية، ولكنها ليست حاضرة على المستوى الدولي، ولم تصل إلى حد المنافسة المنظوراتية، أي لم تقدم بعد نموذجاً معرفياً يتحدى ويسعى إلى اكتساب أنصار، وذلك ربما لتأكيدها على الخصوصية مما دفعها إلى التقوقع، وعدم القدرة على الخروج، وذلك لأن طبيعة التطور المعاصر للعلم سواء الطبيعي أو الاجتماعي بما فيه علم السياسة تتحول إلى العالمية، لأن حقيقة الممارسات، والمؤسسات، والنظم، والعمليات السياسية أصبحت عالمية إلى حد كبير من خلال سريان نماذج الحكم الغربية ونفاذيتها على اختلاف صيغها، ومن ثم لا بد أن يكون العلم الذي يتعامل معها حاملا لبعض خصائصها، والواقع الذي نعيشه الآن يعكس حقيقة تخصيص العالمية وعولمة الخصوصية، فقد استطاع نسق معرفي معين أن يدعي احتكاره للعالمية، ومن ثم عولم خصوصيته،

أي حول الخصوصية الغربية إلى عالمية، في وقت سعت فيه نماذج معرفية أخرى إلى تحقيق مجرد المحافظة على ذاتها، من خلال التأكيد على الخصوصيات الثقافية التي لم يعد لها قدرة على المحافظة على وجودها ما لم تتجاوز ذاتها، وتقدم نفسها في صورة نموذج عالمي قابل لأن ينافس النماذج الأخرى، ومن ثم يستطيع تطوير ذاته والتلاقح مع الأنساق الأخرى أخذا وعطاء لتحقيق تعارف إنساني عام على المستوى المعرفي، يكون مقدمة للوصول إلى نسق عالمي تتشارك فيه تجارب وخبرات وتقاليد متعددة، وحينها يأتي من يؤرخ لعلم السياسة بوصفه علماً تشاركت في صياغته مختلف الثقافات، والتقاليد الحضارية، وحتى ذلك الحين سيظل علم السياسة العالمي هو علم السياسة المحلي الذي استطاع أن يفرض نفسه على العالم سواء جاء ذلك تابعاً لقوة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها، أو من خلال نفاذية نموذج اجتماعي معين.

المصادر:

Anckar, D. (1991). Nordic political science: Trends, roles, approaches. *European Journal of Political Research*, 20 (3-4): 445-460.

Anckar, D. (1995). Political science in the Nordic countries. In Easton et al, (Eds.), *The Development of political science: A comparative survey*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Ball, T. (1987). Is there progress in political science? In Ball (Ed.), *Idioms of inquiry: Critique and renewal in political science. New York: State University of New York Press.*

Ball, T. (1993). An ambivalent alliance: Political science and American democracy. In: James Farr, & Raymond Seidelman (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States.* Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Beard, C. A. (1993). Politics. In Farr et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States. Ann Arbor: The University of Michigan Press.*

Berndtson, E. (1995). The development of political science: Methodological problems of comparative research. In Easton, et al (Eds.), *The development of political science: A comparative survey. Ann Arbor: The University of Michigan Press.*

Carral, S. J., & Zerilli L.M.G. (1993). Feminist challenges to political science, In Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline II*. Washington, DC: The American Political Science Association.

Daalder, H. (1991). Political science in the Netherlands. *European Journal of Political Research,* 20 (3-4): 267-282.

Dahl, R. A. (1993). The behavioral approach in political science: Epitoph for a monument to a successful protest. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Dallmayr, F. (1987). Political inquiry: Beyond empiricism and hermeneutics. In Terence Ball. (Ed.), *Idioms of inquiry: Critique and renewal in political science*. New York: State University of New York Press.

Doherty, J., Graham, E, & Malek, M. (Eds.), (1992). *Postmodernism and the social sciences*. New York: ST. Martins Press.

Easton, D. (1991). Political science in the United States: Past and present. In David Easton, et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Easton, D., et al,. (1995). Introduction: Democracy as a regime type and the development of political science.. In David Easton et al, (Eds.), *Regime and discipline: Democracy and the development of political science*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Farr, J. (1993). Political science and the state. In: Farr, et al. (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Farr, J. (1993). Remembering the revolution: Behavioralism in American political scienc. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Farr, J., et al, (Eds.), (1995). *Political science in history: Research programs and political traditions*. New York: Cambridge University Press.

Fu, Z. (1991). The sociology of political science in the People Republic of China, In Easton, et al, (Eds.), *The Development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Gabriel A. (1990). *A discipline divided: Schools and sects in political science*. London: Sage Publication.

Grasiano, L. (1991). The development and institutionalization of political science in Italy. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Gunnell, J. (1991). The historiography of American political science. In Easton, et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Gunnell, J. G. (1993). The declination of the state and the origin of American pluralism. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Hayward, J. (1991). Cultural and contextual constraints upon the development of political science in Great Britain. In Easton et al, (Eds.), *The*

development of political science: A comparative survey. London and New York: Routledge.

Isaac, J.C. (1987). After empiricism: The realist alternative. In Ball (Eds.), *Idioms of inquiry: Critique and renewal in political science* .New York: State University of New York Press.

Jean, L. (1991). French political science and its "subfields": Some reflections on the intellectual organization of the discipline in relation to its historical and social situation. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Kastendiek, H. (1991). Political development and political science in West Germany. In: Easton, et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Kent, F. (1928) *Political behavior: The heretofore unwritten laws: Customs and principle of politics as practiced in the United States*, New York: Kohnson Reprint Crop.

Lapalombara, J. (1988). Macrotheories and microapplications in comparative politics: A widening chasm. In L. J. Cantori, H. Andrew, & J. Ziegler (Eds.), *Comparative politics in the post-behavioral era*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Lippincott, B. E. (1993). The basis of American political science. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Lowi, T. J. (1972). The Politics of higher education: Political science as a case study. In Graham, and Carey (Eds.), *The post-behavioral era: Perspectives on political science*. New York: David Mckay Company.

Lowi, T. J. (1993). The state in political science: How we become what we study. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Mahoney, D. (1984). A new political science for a world made wholly new: The doctrine of progress and the emergence of American political science. Ph. D Dissertation, Claremont Graduate School.

Mckay, D. (1991). Is European political science inferior to or different from American political science? *European Journal of Political Research,* 20 (4-5): 463-478.

Merriam, C. E. (1993). Recent advances in political methods. in Farr, et al, (Eds.), discipline and history: Political science in the United States. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Merriam, E. (1925). *New aspects of politics*. Chicago: University of Chicago Press.

Newton, K., & Josep, V. (1991). Introduction: Political science in Western Europe, 1960-1990. *European Journal of Political Research*. 20 (3-4): 231-249.

Parenti, M. (1983). The state of discipline: One interpretation of everyone's favorite controversy. *PS Political Science and Politics*, 16 (2): 141-148.

Ricci, D.M. (1984). *The tragedy of political science: Politics, scholarship, and democracy*. New Haven, CT: Yale University Press.

Ross, D. (1993). The development of the social sciences. in Farr et al, (Eds.), Discipline and history: Political science in the United States. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Sandoz, E. (1972). The philosophical acience of politics beyond behavioralism. In G. J. Graham, Jr. and G. W. Carey (Eds.), *The post-behavioral era: Perspectives on political science* .New York: David Mckay Company.

Saxonhouse, A. W. (1983). Text and canons: The state of the great books. in A. W. Finifter, (Eds.), *Political science: The state of the discipline II.* Washington, DC: The American Political Science Association.

Seidelman, R. (1993). Political scientists disenchanted realists, and disappearing democrats. In Farr, et al., (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States* .Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Sen, B. (1990). The question of method in social science Ph.D. Dissertation, University of Illinois.

Sibley, E. (1974). Social science research council: The first fifty years. New York: SSRC.

Smith, R. M. (1996). Science, non - science and politics. in Terrence J. McDonald, (Ed.), *The historic turn in the human sciences*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Stein, M. B. (1991). Major factors in the emergence of political science as a discipline in Western democracies: A comparative analysis of the United States, Britain, France, and Germany. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Trent J. E., & Stein, M. (1991). The interaction of the state and political science in Canada: A preliminary mapping. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Von Beyme, K. (1991). German political science: The state of the art. *European Journal of Political Research*, 20 (3-4): 251-265.

قدم في: نوفمبر 2000.

أجيز في: فبراير 2002.